المجالس

مجلة فصلية لإتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

المجالس العدد الثامن والعشرون
شتاء ٢٠٢٣

في حوار مع رئيسي غرفتي البرلمان الجزائري:

قضايا استراتيجية أمام المسلمين

تناول رئيسا البرلمان الجزائري بغرفتيه: مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، صاحبا المعالي قوجيل صالح وابراهيم بوغالي في حديثين منفصلين لمجلة «المجالس» الفصلية، مسائل ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للعالم الاسلامي وشعوبه، منها العمل الاسلامي المشترك، ونصرة فلسطين، ومفهوم النمو والتطور، وهجرة العقول والشباب، وتداعيات التغير المناخي، وإعداد منظومة صحية لمواجهة الأوبئة.

(التفاصيل بالصفحات الداخلية)

من محتويات المجله

مقابلة مع معالي السيد ابراهيم بوغالي	٢
مقابلة مع معالي السيد صالح قوجيل	٦
مقال بقلم سعادة محمد يزيد بن حمودة	١٠
مجلس الأمة الجزائري	١٢
المجلس الشعبي الجزائري	١٣
زيارة لمخيمات الروهينغيا	١٤
الاجتماع الاول للجنة الأقليات	١٦
الاجتماع الاستثنائي للجنة السياسية	١٧
الاجتماع ٤٧ للجنة التنفيذية	١٨
المؤتمر ١٦ للاتحاد	٢٠
أخبار البرلمانات	٢٤
نشاطات الأمين العام	٢٨

اسطنبول تستضيف المؤتمر الـ16 للاتحاد

تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس رجب طيب اردوغان، رئيس الجمهورية التركية، عقد مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دورته السادسة عشرة في مدينة اسطنبول يومي ٥– ٦ جمادي الأولى ١٤٤٣هـ الموافق ٩ – ١٠ ديسمبر ٢٠٢١. وحضر المؤتمر (٣٢) وفدا منهم (٩) رئيس مجلس، و (٦) نواب رؤساء مجالس، و (١٧) رئيس وفد، اضافة الى ممثلي (١٢) من هيئات المراقبة.

وأكد فخامة الرئيس بأن القدس ليست قضية مجموعة من المسلمين الشجعان فقط وإنما هي قضية مشتركة للعالم الإسلامي بأسره. كما أن الدفاع عن القدس هو دفاع عن الإنسانية وحمايتها، ويعد بمثابة حماية للحقوق والقانون والسلام والعدالة والحضارة».

طالع ص ٢٠

الافتتاحية

بقلم | محمد قريشي
نياس– الأمين العام
للاتحاد

يصدر هذا العدد الجديد من مجلة «المجالس» في وقت تتواصل فيه مسيرة اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المستمرة منذ (٢٤) عاما من اجل تحقيق الأهداف النبيلة للاتحاد. ولقد كان أعضاء الاتحاد الـ(٥٤) كلهم حريصون على نجاح هذه المسيرة التي يبقى عنوانها الكبير هو: التضامن والتعاون والتفاهم، انطلاقا من الأخوة الإسلامية التي قال الحق جل وعلا بشأنها «إنما المومنون اخوة».

إن السعي المستمر لتقريب وجهات النظر، والتنسيق الدائم، والحوار المباشر، هي الآليات التي تبناها اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق اهدافه؛ وعقد، من اجل ذلك، حتى الآن (١٨) مؤتمرا، منها مؤتمران استثنائيان، بينما عقدت أجهزة الإتحاد العشرات من الاجتماعات.

ومع أن المسار طويل، ويحتاج إلى التحلي بالصبر والتصميم، فإن كل هذه اللقاءات، عبر تاريخ الاتحاد، سادتها روح التفاهم والتعاون والحرص من الأعضاء على صيانة وحدة الإتحاد. وحرصت الأمانة العامة للاتحاد، دائما، على استمرارية وانتظام الاجتماعات الدورية، وتسببت جائحة كورونا في عرقلة ذلك، لكننا اليوم نتطلع إلى المستقبل بأمل كبير، بعد أن انقشعت الجائحة او كادت ان تنقشع. وها نحن نستأنف اجتماعاتنا كلها، وذلك بانعقاد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد في الجزائر العاصمة يومي ٢٩ و ٣٠ يناير ٢٠٢٣، وذلك مع الاجتماعات المصاحبة للمؤتمر. وكنا نود أن ينعقد هذا المؤتمر في سنة ٢٠٢٢، ورغم ان دولة الجزائر المضيفة كانت جاهزة لذلك، إلا أننا، مع الأسف، لم نتمكن من عقده خلال السنة المنتهية. لقد كانت القضية الفلسطينية، وما تزال القضية المحورية، في كافة اجتماعاتنا، لأنها قضية الأمة الإسلامية الأساسية، لأنها قضية حق وعدل، وقضية الدفاع عن المقدسات الإسلامية. ونرجو من العلي القدير: «نصر من الله وفتح قريب».

ونتمنى ان يكون العام الجديد مباركا على الجميع، وأن نقطع فيه خطوات على طريق تحقيق العزة والكرامة والرخاء والإزدهار لأمتنا.

رئيس المجلس الشعبى الوطنى الجزائرى لـ«المجالس»:

وضع استراتيجية للاتحاد تتلاءم مع التحـديات المـــعاصرة

تناول معالى **السيد ابراهيم بوغالى**، رئيس المجلس الشعبى الوطنى الجزائرى فى حديثه لمجلة «المجالس» التى يصدرها الاتحاد قضايا مهمة بالنسبة للعالم الاسلامى. وقد شملت محاور الحديث.. تنشيط العمل الاسلامى المشترك، وتطورات القضية الفلسطينية، وتحديات العصرنة والتنمية، والمنظومة الصحية الأفريقية، والهجرة من الدول الفقيرة، وتداعيات التغير المناخى. وهذا هو نص المقابلة:

» المجالس: إن شعار الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد هو «العالم الإسلامي ورهانات العصرنة والتنمية»، ودور البرلمانات في تحقيق هذا الطموح والأمل، فكيف للبرلمانات أن تجعل من العصرنة والتنمية حقيقة ماثلة من خلال العملية التشريعية؟

معالى ابراهيم بوغالى: أولا ينبغي التوضيح بأن البرلمان علاوة على كونه مؤسسة رسمية وإحدى السلطات العامة للدولة، يمتاز بكونه نابعا من المجتمع ولصيقا به، لذا يتوجب أن يكون دائما في صلب اهتمامات وتطلعات المجتمعات، وحيث أن الترابط بين العصرنة والتنمية وثيق، بحيث لا يمكن تصور إحداهما دون الأخرى، فإن تحديد المفاهيم بشكل واضح وجلي والنهوض بهذه الرهانات، مسؤولية تقع على عاتق البرلمانات في المقام الأول. من هنا بات لزاما على الدول الإسلامية أن يكون لها مقاربتها الخاصة، للتعاطي مع رهانات العصرنة والتنمية، القائمة على أسس ومبادئ نابعة من قيمها الدينية والثقافية والحضارية باعتبار التنمية والعصرنة الحقة، يجب أن تكونا مرآة عاكسة لهوية المجتمع، بمعنى آخر تطويع المكونات المادية للتقدم العلمي والتكنولوجي والمعرفي الوافدة علينا، والتكيف الواعي مع مختلف معطيات العصرنة، دون انغماس كلي في القيم الدخيلة علينا ودون مساس بمقومات هويتنا وعقيدتنا الإسلامية، والبرلمانات باعتبارها المؤسسات الأكثر انفتاحا على المجتمعات وتفاعلا معها، تقع عليها مسؤولية التوعية أولا، إعلاميا وثقافيا وحتى دينيا، بأهمية بناء هذه الحصانة الفكرية التي يمكن من خلالها غربلة ما يصدر إلينا من أفكار، والنهوض بالرهانات التي تفرضها العصرنة والتنمية. وإذا تطرقنا للتجربة الجزائرية، فالجزائر جعلت العصرنة أحد أبرز محددات التنمية، على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والبشرية، والبرلمان الجزائري واكب هذا التوجه، إن على مستوى النصوص من خلال تجسيد ثنائية العصرنة والتنمية في مختلف القوانين التي تمت دراستها والمصادقة عليها في مختلف القطاعات، أو على مستوى الممارسات من خلال الحرص على جعل أدوات العصر وغايات التنمية في صلب العمل التشريعي والرقابي الذي يقوم به، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مقومات الأمة الجزائرية وهويتها بأبعادها الثلاثة الإسلامية والعروبية والامازيغية.

» المجالس: في خلال المؤتمر الأول لرؤساء وقيادات البرلمانات الأفريقية الذي احتضنته مدينة أبوجا حاضرة جمهورية نيجيريا الاتحادية يومي ٩ و١٠ مايو ٢٠٢٢، أكدتم ضرورة إعداد منظومة صحية في أفريقيا بغية التعامل مع الأوبئة والجوائح مثل جائحة كوفيد –١٩ وذلك عبر استراتيجية معينة، فهل يمكن لمعاليكم أن تلقوا مزيدا من الضوء على الاستراتيجية التي أشرتم إليها وذلك لأهميتها بالنسبة للقارة الإفريقية؟

معالي ابراهيم بوغالي: ينبغي التذكير بداية أن من الدروس المستفادة من هذه الجائحة، أهمية التطور العلمي للمجتمعات والتحكم في تكنولوجيات العصر، وأهمية بناء اقتصادات وطنية قوية، ولذلك قامت الاستراتيجية الإفريقية المعتمدة لإعداد منظومة صحية قادرة على التعامل مع الأوبئة والجوائح، على جملة من العناصر والمبادرات التي يمكن أن تتبلور إلى تشريعات وتدخلات.

الشق الأول لهذه الاستراتيجية يرتكز على تعزيز الهياكل الصحية في البلدان الإفريقية وعلى البحث العلمي في المجال الصحي، حيث تم التأكيد على ضرورة الدعم والاستثمار المكثف في قطاع الصحة، بما يعيد تأهيل بنيته التحتية وبعث إنتاج اللقاحات محليا، مع التركيز على البحث العلمي وتأهيل العلماء استعدادا لأية تحديات مماثلة في المستقبل.

أما الشق الثاني، فركز على العاملين في قطاع الصحة من أطباء وممرضين وتقنيين وغيرهم من المنتسبين لهذا القطاع، وشدد على ضرورة الإلمام بكل الضروريات الخاصة بهم، بما في ذلك إصدار قوانين تشجيعية وتحفيزية، لتمكينهم من أداء عملهم في أحسن الظروف وتفادي هجرتهم إلى الخارج، وأفتح قوسا هنا لأعرج على مشكل هجرة الأدمغة الذي تعاني منه إفريقيا وجل دول العالم الثالث ويمثل أحد أبرز التحديات التي ينبغي عليها مواجهتها، فأغلب الباحثين والأطباء البارزين الذين يعملون بكبرى مراكز البحث والمستشفيات العالمية، ينحدرون من أصول إفريقية وعربية، وكثير منهم تلقوا تعليمهم في بلدانهم الأصلية، والجزائر خير مثال على ذلك، وبالتالي من الضروري بما كان، إيجاد حل عاجل وناجع من أجل وضع حد لهذا الاستنزاف للطاقات البشرية، وتمكين بلداننا من الاستفادة منها.

أما الشق الثالث من الاستراتيجية الإفريقية فقد ركز على الجانبين المالي والاقتصادي حيث دعا لإنشاء صناديق استعجالية في إطار قوانين المالية للمجابهة والوقاية والتكفل بأية حالة استثنائية للأوبئة والأزمات المماثلة، كما حث على دعم الاقتصادات الوطنية بقوانين تضمن حماية الشركات والمؤسسات الوطنية عن طريق إصدار قوانين ذات طابع جبائي تخفف من الرسوم والديون المستحقة وتحفز الاستثمار وحماية مناصب الشغل، كما تضمن تدابير أخرى تندرج في ذات السياق، على غرار تدعيم الزراعة المحلية والتحكم في السلسلة الغذائية وتطوير الصناعة ذات الصلة بما يدعم الامن الغذائي، مع العمل على خلق مخزون استراتيجي للمواد الأساسية قابل للتجديد بشكل دوري، علاوة على الدعم والحماية الاجتماعية بقوانين وإجراءات تخص الفئات الهشة وكذا المهن الأكثر تأثرا كقطاع النقل والسياحة، والاستثمار العاجل في التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي والرقمنة لتأمين سيرورة العمل والتبادلات التجارية حتى في ظل الحجر الصحي وغلق الحدود.

مع العلم بأن هذه الاستراتيجية الإفريقية أكدت أهمية إدخال البعد المناخي وآثاره في كل الاستراتيجيات والقوانين، وشددت على الدعم والإشراك الفعلي للمرأة والشباب في مختلف المبادرات وعلى إسهامهم في بعث الاقتصاد وتنويع موارد التمويل.

المجالس: يشهد العالم الآن إنحسار جائحة فيروس الكورونا، فكيف تتصورون إعادة تنشيط العمل الاسلامي المشترك في إطار اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؟

معالي ابراهيم بوغالي: لقد مثلت جائحة كورونا أحد أهم التحديات التي واجهت البشرية وكان لها تأثير كبير على نشاط الاتحاد وعلى العمل الإسلامي المشترك، وبقدر ما خلفته من آثار، فقد أظهرت قيما رائعة للتضامن والتآخي والإيثار، وأحيي هنا مختلف مبادرات وجهود اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمواجهة الجائحة ومساعدة البلدان الإسلامية الأقل نموا، كما أحيي الجهود الكبيرة التي بذلتها بعض الدول ومنها الجزائر.

وجدير بالذكر أن أزمة جائحة الكوفيد أبانت عن قصور في عملنا الإسلامي المشترك، ووضعتنا أمام حقيقة مفادها أن الكثير من الأهداف التي كنا نصبو إليها لم تتحقق، وأن هناك تحديات كبيرة ومستجدات متسارعة نجد أنفسنا أمامها، لا يمكن لأية دولة مواجهتها أو الصمود أمامها بشكل منفرد، الأمر الذي يفرض علينا كأمة إسلامية، العمل بجدية ووتيرة أسرع، وإحداث مراجعات عميقة في المنهج والبرنامج والأدوات وإدخال إصلاحات عميقة، تؤهل الاتحاد ليصبح أداة فعالة للعمل المشترك على المستوى البرلماني، والإسهام الفعلي في تحقيق التضامن الإسلامي ودعم ومرافقة ما تقوم به الحكومات بهذا الصدد وما تتطلع إليه الشعوب الإسلامية.

من هنا، بات لزاما، وضع استراتيجية للاتحاد تقوم على مقاربة جديدة تتلاءم وروح العصر والتحديات التي يفرضها، تمكن هيئتنا من إحداث اختراق أكبر للساحة الدولية من أجل رعاية مصالح الأمة الاسلامية، والدفاع عن قضاياها، في ضوء مختلف التجارب والدروس المستقاة من المراحل السابقة وهذا هو تحديدا الهدف الاساسي للمؤتمر السابع عشر الذي تحتضنه الجزائر، كما انه الدافع الأساسي لاختيار شعاره «العالم الإسلامي

واجب الدول الإسلامية أن تكون لها مقاربتها الخاصة للتعاطي مع رهانات العصرنة والتمنية

علينا التكيف الواعي مع مختلف معطيات العصرنة دون المساس بمقومات هويتنا وعقيدتنا الإسلامية

التجربة الجزائرية جعلت من العصرنة أحد ابرز محددات التنمية مع الحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية وهويتها

من الضروري ايجاد حل عاجل وناجع لوضع حد لاستنزاف الطاقات البشرية من خلال هجرة الأدمغة وتمكين بلداننا من الاستفادة منها

ورهانات العصرنة والتنمية»، كما لا يمكن إغفال العامل الاقتصادي وأهميته في تعزيز وتفعيل العمل السياسي وبناء جسور أكثر متانة بين الشعوب، وبالتالي على اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أن يركز في مرحلة ما بعد الكوفيد ١٩ على تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية، وإقامة أرضية ملائمة لتكتل إسلامي اقتصادي يكون دعامة اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

» المجالس: بالرغم من أن القضية الفلسطينية، قد بدأت خلال القرن المنصرم، إلا أن الشعب الفلسطيني المناضل لا يزال يتعرض لأقسى أنواع الظلم ويتم حرمان المصلين المسلمين من الدخول إلى المسجد الاقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، لأداء شعائر دينهم الإسلامي بسبب قهر سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كيف يرى معاليكم، دور اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تحقيق مزيد من التكاتف بين المجالس الأعضاء لنصرة الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني الأعزل ؟

معالي ابراهيم بوغالي: ينبغي التذكير أولا، أن قضية فلسطين والقدس تحديدا، كانت وما تزال القضية المركزية للأمة الإسلامية، واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بل لعلها المبرر الأساسي لوجودها ومصدر وحدتها وقوتها، وواجب جميع الدول الإسلامية وبرلماناتها في هذا الفضاء، التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية، من أجل تقديم الدعم اللازم لهذه القضية والدفاع عنها وإعادتها للصدارة وإحباط جميع محاولات إبعادها عن الأجندة الدولية في ظل الأزمات المتصاعدة التي يشهدها العالم اليوم، كما يتوجب التأكيد على أهمية القدس كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية مثلما نصت المواثيق الدولية، وإبراز أهميتها الدينية ومواجهة خطط الاحتلال لطمس هوية المدينة وتغيير ملامحها.

والأكيد أن «إعلان الجزائر» الذي توج لقاء الفصائل الفلسطينية، مثل خطوة جد هامة وموفقة لإعادة القضية الفلسطينية للواجهة، الأمر الذي تعزز بعد القمة العربية التي احتضنتها الجزائر في الفاتح من نوفمبر، خاصة بعد تبنيها لإعلان الجزائر ومبادرتها من أجل وحدة الصف الفلسطيني، وواجب البرلمانيين من كل الدول الإسلامية في فضاء الاتحاد هو دعم هذا الخط وتبني ورقة الطريق التي رسمها إعلان الجزائر، ودعم مطلب حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، لأن ذلك سيشكل دفعا قويا لصالح القضية الفلسطينية ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، علاوة على توفير الدعم المادي والمعنوي لصمود الشعب الفلسطيني، والتأكيد أن الاحتكام للشرعية الدولية من خلال حل الدولتين هو السبيل الأوحد لسلام دائم وشامل.

وأرى أن اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مدعو كذلك للقيام بعمل كبير على المستوى الإعلامي، لمواجهة التعتيم المفروض على معاناة الشعب الفلسطيني، وفضح الممارسات

اظهرت جائحة كورونا قيما رائعة للتضامن والتآخي في عالمنا الاسلامي وأبانت عن قصور في عملنا الإسلامي المشترك

واجب الدول الإسلامية وبرلماناتها التعاون والتنسيق لتقديم الدعم اللازم للقضية الفلسطينية واحباط جميع محاولات ابعادها عن الأجندة الدولية

الإجرامية للاحتلال الإسرائيلي، في القدس ومختلف المناطق الفلسطينية، وحث مختلف القوى المدافعة عن السلام والتآخي بين الشعوب على التضامن مع هذا الشعب وحقه المشروع في المقاومة وفي الحياة وفي إقامة دولته المستقلة.

المجالس: يعيش الملايين من الاشخاص المهاجرين في ظروف عصيبة بعد أن اضطروا إلى مغادرة أوطانهم بسبب النزاعات والحروب والفقر والجوع، فكيف يمكن التعامل مع ظاهرة الهجرة هذه والنزوح، وخصوصا في بلدان اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؟

معالي ابراهيم بوغالي: إن التعامل مع ظاهرتي الهجرة والنزوح وما يترتب عنهما من مضاعفات ليس بالأمر الهيّن ومعالجتهما يجب أن تستند الى إطار سليم، وتتم ضمن منظور شامل ومتكامل لا يخلو من ميكانزمات التعاون والاستناد الى الحكمة، وبلدان الاتحاد كغيرها من الدول تواجه تداعيات الهجرة والنزوح كمناطق منشأ أو عبور أو مقصد، وما تفرزه على مختلف المستويات، سواء الأمنية لارتباط هذه الظاهرة أحيانا مع الأسف بالإرهاب والجريمة المنظمة، أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الصحية، وهو ما يستدعي بذل مزيد من الجهود لمواجهة هذه الظاهرة، سواء على الصعيد الدولي عن طريق اتفاقات تعاون ثنائية وجماعية، أو على المستوى الداخلي من خلال المعالجة القانونية والأمنية واستحداث مؤسسات معنية بهذه الظاهرة، مع ضرورة الوقاية والحماية والترقية والمعالجة الاستباقية للعوامل المسببة لهذه الظاهرة، سواء في جوانبها الأمنية أو الاجتماعية أو التنموية، وأن تكون المقاربة الإنسانية هي المحدد الرئيسي في التعامل مع المهاجرين والنازحين بما يحفظ كرامتهم وحقوق الدول المستقبلة لهم، والتخفيف من الأعباء التي فرضتها عليهم موجات النزوح واللجوء العالمية.

والجزائر تعتمد مقاربة شاملة، تهدف إلى القضاء على جذور ومسببات هذه الظواهر، المتمثلة أساسا في عدم الاستقرار السياسي والصراعات والارهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان علاوة على الفقر وغياب التنمية وغيرها من العوامل، من خلال معالجة مختلف الأزمات والنزاعات بالطرق السلمية ودون تدخل خارجي، وتعزيز التنمية في المناطق المحرومة بهدف مساعدة مواطنيها على الاستقرار، وفق منظور متوازن أساسه التعاون والتضامن، وفي الوقت ذاته تؤكد على ضرورة مراعاة الجانب الإنساني في التعامل مع المهاجرين والنازحين، بما يحفظ حقوقهم وكرامتهم الإنسانية.

وأرى هذه المقاربة الأنسب للتعاطي مع المسائل المتعلقة بالهجرة والنزوح التي تواجه مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تضمين البعد الخاص بالهجرة والمهاجرين، في سياسات التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية، والعمل على اعتماد سياسات كفيلة بتأطير الهجرة وتسييرها بشكل جيد، مع تعزيز التعاون بين دول المقصد ودول العبور من جهة ودول المنشأ من جهة أخرى، من خلال القيام بمشاريع هيكلة للتنمية الاقتصادية تساهم في استقرار السكان وضمان الخدمات الأساسية في هذه المناطق، فضلا عن تعزيز التدريب والتعاون قصد الرفع من كفاءة الإدارة المحلية لتلبية متطلبات التنمية. علاوة على مسألة أخرى لا تقل أهمية، وهي ضرورة عدم النظر للهجرة من زاوية المعاناة والأوضاع الإنسانية الصعبة للمهاجرين فقط، ولكن هناك بعد آخر في هذه المسألة يتعلق بالكفاءات المقيمة بالخارج والتي ينبغي أن يكون لدول الاتحاد سياسة خاصة تجاهها، يكون هدفها تشجيع الاستفادة من هذه الكفاءات والتصدي لظاهرة هجرة الأدمغة.

المجالس: أكد إعلان الجزائر الصادر عن الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي احتضنه برلمانكم الموقر ضرورة التعاون بين المجالس الأعضاء لمعالجة قضية التغير المناخي، كيف ترون إمكانية تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع؟

معالي ابراهيم بوغالي: لقد كانت الجزائر من السباقين في المصادقة على كل الاتفاقيات الخاصة بالمناخ واتخذت عدة تدابير لمواجهة التغير المناخي، سواء عبر إدراجها أحكاما دستورية لحماية البيئة أو استحداثها مجلسا اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا من مهامه اقتراح حلول للمشاكل البيئية وتقديم استشارات ملموسة أو غير ذلك، وخير دليل على اهتمامها بهذا الموضوع مشاركة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، في قمة قادة العالم في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية (كوب-٢٧) بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، والبرلمان الجزائري، انسجاما مع هذه التوجهات، ساهم بشكل فعال في تعزيز الترسانة القانونية وتكييف التشريعات الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية مع الظرف الحالي، كما عمد كمبادرة منه، لاستحداث شبكة برلمانية حول البيئة والمناخ أتاح التمثيل فيها حتى للنواب من العهدات السابقة، بهدف المساهمة في إيجاد حلول واقتراحات تساعد على مواجهة هذا التحدي، كما شارك في أشغال المنتدى البرلماني حول التغيرات المناخية الذي نظمه برلمان المناخ، في نوفمبر المنصرم بالأقصر (جمهورية مصر العربية).

وأرى أن برلمانات الاتحاد مدعوة لمواكبة مساعي المجموعة الدولية، بشأن التغيرات المناخية وما ينجر عنها من تأثيرات سلبية، وينبغي عليها ان تكون محورا أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومرافقة السياسات الحكومية الرامية للتكيف مع التغير المناخي والعمل على إشراك جميع شرائح المجتمع لمواجهة آثاره، مع الحرص على إسهام القوانين المصادق عليها في تعزيز القدرات الوطنية لإدارة البيئة بطريقة مستدامة وحماية المناخ، والإسهام كذلك في إعداد الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي تكون قائمة على سياسات بيئية سليمة، فضلا عن التوعية وتشكيل إرادة سياسية قوية ضاغطة في اتجاه دعم وتشجيع مصادر الطاقة المتجددة والحفاظ على الغابات.

والتنسيق المحكم بين البرلمانيين من مختلف الدول، ضرورة لا مناص منها من أجل مواجهة التحديات المشتركة في هذا المجال، وعلى اتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تكون له نظرته الخاصة ومبادراته الرامية لإحداث أطر تعاونية وتنسيقية أكبر بين برلمانات الدول الأعضاء بهذا الخصوص.

إعلان الجزائر الذى توج لقاء الفصائل الفلسطينية مثل خطوة هامة لإعادة القضية الفلسطينية الى الواجهة

لا مناص من التنسيق بين دول الاتحاد لمواجهة التحديات المشتركة فى مجال المناخ

رئيس مجلس الأمة الجزائرى يتحدث إلى «المجالس»:

العمل على تمتين اللحمة بين الأشقاء فى فلسطين

تحدث معالى الأستاذ **السيد صالح قوجيل**، رئيس مجلس الأمة الجزائري إلى مجلة «المجالس» وأبان رؤيته فى العديد من المسائل والقضايا التى لها إنعكاسات وتداعيات مهمة على تطورات الاحداث فى فضاء الأمة الاسلامية وفى النطاقين الاقليمى والعالمى. وهذا هو نص الحوار:

المجالس: إن شعار الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد هو النمو والتطور ودور البرلمانات في تحقيق هذا الطموح والأمل. فكيف يتسنى للبرلمانات أن تجعل من النمو والتطور حقيقة ماثلة من خلال العملية التشريعية؟

معالى صالح قوجيل: للبرلمانات دور كبير ومباشر في تحقيق التنمية ورفع مستوى التطور والعصرنة... صلاحياتها الواسعة وآلياتها التشريعية والرقابية تكفل لها ممارسة دورها المحوري في تنفيذ الأجندة العالمية للتنمية المستدامة... وذلك بالمساهمة في وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة من خلال اقتراح القوانين ذات الصلة، والمصادقة على تشريع أفضل الممارسات في توزيع الميزانية على القطاعات التنموية، بالإضافة إلى دراسة الأولويات ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع عن طريق المساءلة والزيارات الميدانية...

لقد اخترنا موضوع التنمية والعصرنة لمؤتمر الجزائر بالنظر إلى الحاجة الماسة للدول الإسلامية إلى نهضة تنموية حقيقية، نستثمر فيها مقدراتنا بما يخدم مصالح شعوبنا، وباعتبار أن المستقبل هو للعصرنة والرقمنة والمرافقة التكنولوجية في كافة المجالات... علينا الاعتبار من أخطاء الماضي وعدم التقوقع في ممارسات قديمة... العصرنة هي الطريق نحو عالم متجدد.. واجبنا أن نساير هذا التوجه بما يحفظ مميزاتنا وخصوصياتنا كعالم إسلامي له تاريخ حضاري متجذر مع التطور والتجديد والانفتاح.وفي هذا الإطار، أجدد التأكيد من هذا المنبر البرلماني الموقر، على استحالة تحقيق أي تقدم أو تنمية دون سيادة كاملة، والتي لا تتأتى بدورها دون دعم استقلالية القرار السياسي الوطني باستقلالية القرار الاقتصادي فعلا لا قولا، بممارسات حقيقية ومدروسة وملموسة، واثقة من مشروعية ونجاعة هذا الحق السيادي دون تراجع أو تشكيك.

وهو التوجه الذي تتبناه الجزائر الجديدة التي أرسى دعائمها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، من خلال برنامج تنموي واعد، تتجسد فيه استقلالية القراران السياسي والاقتصادي بما يخدم مصلحة الشعب والدولة بعيدا عن كل أشكال التبعية أو السيطرة... وقد نتج عن ذلك عدة قرارات وإجراءات تصب في منحى تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية، منبثقة عن دستور ٢٠٢٠ الذي

صادق عليه الشعب الجزائري في الفاتح نوفمبر ٢٠٢٠، والذي كرس الممارسة الديمقراطية ، و فتح للجزائر آفاقا اقتصادية تليق بمرحلتها التاريخية الجديدة... آخر هذه القرارات مراجعة قانون النقد والقرض ليواكب الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي بدأنا نجني أولى ثمارها، وكذا المصادقة على نص قانون يتعلق بالاستثمار، يرافق الحركية الإيجابية التي يشهدها هذا القطاع في الجزائر الجديدة.

المجالس: بالرغم من أن القضية الفلسطينية قد بدأت خلال القرن المنصرم، إلا أن الشعب الفلسطيني المناضل لايزال يتعرض لأقسى أنواع الظلم، ويتم حرمان المصلين المسلمين من الدخول إلى المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، لأداء شعائر دينهم الإسلامي بسبب قهر سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كيف يرى، معاليكم، دور اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في تحقيق مزيد من التكاتف بين المجالس الأعضاء لنصرة الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني الأعزل؟

معالي صالح قوجيل: انتهاك حرمة المسجد الأقصى وإغلاقه في وجه المصلين، سلوك همجي، يضاف إلى الممارسات الشنيعة التي يعاني منها الفلسطينيون في صمت، مثل التشريد والاعتقال والتقتيل والتنكيل، ومصادرة الممتلكات والأراضي وتهجير السكان وبناء المستوطنات على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.. فهي منهجية استعمارية هدفها زرع اليأس والقنوط في صفوف الفلسطينيين ودفعهم نحو الاستسلام...

القضية الفلسطينية كانت وستظل محور عملنا ونضالنا وقضيتنا الجوهرية.. لن يثنينا تراخي المجتمع الدولي تجاهها عن تقديم كل أشكال المساندة والدعم اللامشروط للشعب الفلسطيني إلى غاية استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته على خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، وهذا طبقا للمرجعيات الدولية وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لقمة بيروت ٢٠٠٢.

وفي هذا السياق، أذكر بإعلان الجزائر الصادر عن القمة العربية الواحدة والثلاثين التي احتضنتها الجزائر يومي ٠١ و٠٢ نوفمبر ٢٠٢٢، والتي تصدرت القضية الفلسطينية جدول أعمالها... إذ أشاد قادة وزعماء الدول العربية بالجهود العربية المبذولة في سبيل توحيد الصف الفلسطيني، ورحبوا بتوقيع الأشقاء الفلسطينيين على «إعلان الجزائر» المنبثق عن مؤتمر لمّ الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والذي انعقد يومي ١٢ و١٣ أكتوبر ٢٠٢٢ تحت رعاية رئيس الجمهورية

العصرنة هي الطريق نحو عالم متجدد، وعلينا مسايرة هذا التوجه بما يحفظ مميزاتنا و خصوصياتنا كعالم اسلامي

القضية الفلسطينية كانت وستظل محور عملنا ونضالنا وقضيتنا الجوهرية

ترحيب باعلان الجزائر المنبثق عن مؤتمر لم الشمل من اجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية

السيد عبد المجيد تبون... كما أكدوا على مركزية القضية الفلسطينية، والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة.

القضية الفلسطينية تتطلب الوضوح التام في المواقف، ونحن كبرلمانيين، بصفتنا ممثلين عن الشعوب التي ترتبط وجدانيا بقضية فلسطين والأقصى الشريف، نحمل مسؤولية المطالبة بهذا الوضوح، وكذا، إسماع صوت القضية للعالم عبر آليات الدبلوماسية البرلمانية، والعمل على تمتين اللحمة بين الأشقاء في فلسطين بعيدا عن الشقاق والفتن الداخلية التي يتغذى عليها الاحتلال... وقد تجسد هذا، ولله الحمد، من خلال اتفاق الجزائر ... هذا اللقاء التاريخي الذي لم الشمل وأنهى الخلاف بين الإخوة من أجل تحقيق الوحدة وتركيز الجهود نحو مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بقلب واحد وصوت واحد، وذلك بعد مساعي وجهود سبقتها نوايا صادقة تجاه قضيتنا المركزية الأولى.

لقد حرصت الجزائر على وضع حد لحالة الانقسام التي دامت بين الإخوة في فلسطين لسنوات طويلة... ينبع ذلك من تجربتنا التاريخية في مواجهة أكبر قوة استعمارية في العالم آنذاك، ومن نجاح ثورتنا، ثورة الفاتح من نوفمبر ١٩٥٤، التي ارتكزت أولا على تحقيق الوحدة بين الجزائريين كأول وأهم خطوة لا بديل عنها لتحقيق النصر...

وبصفتي مجاهد شاركت في هذه الثورة، شهدت عن قرب الحرص والإصرار على تجنب كل أشكال الخلاف، من خلال دعوة الجزائريين إلى الانخراط في هذه الحرب التحريرية الكبرى دون انتماءات سياسية أو فكرية أو عرقية، ودون حسابات لمصالح حزبية أو فئوية أو شخصية... وهو ما حقق القوة الوطنية الشعبية العظيمة التي هزمت استعمارا شرسا دام ١٣٢ سنة.

اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قام بجهود تستحق الثناء في مجال الدفاع عن القضية الفلسطينية... سواء في إطار لجنة فلسطين للاتحاد ومؤتمراته العادية والطارئة... أو خلال مشاركاته في أنشطة المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية... كما أن وجوده الجامع للشعوب المسلمة بحد ذاته هو ضمان للوحدة الإسلامية التي نحتاج إليها في مثل هذه الظروف... علينا كمنظمة برلمانية فاعلة الاستمرار في طرح القضية الفلسطينية ومستجداتها في المحافل البرلمانية، وحث برلمانات العالم وأحراره على التصدي فعليا للاحتلال الإسرائيلي، ووقف المد الاستعماري الصهيوني في المنطقتين العربية والإسلامية.

المجالس: يشهد العالم الآن انحسار جائحة فيروس كورونا، فكيف تتصورون إعادة تنشيط العمل الإسلامي المشترك في إطار اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؟

معالي صالح قوجيل: لقد عانت الدول الإسلامية كغيرها من دول العالم من تداعيات انتشار فيروس كورونا.. الحمد لله انحسر هذا الوباء بفضل الله وجهود الدول والحكومات التي كيفت أوضاعها

علينا كمنظمة برلمانية فاعلة الاستمرار في طرح القضية الفلسطينية والتصدى للاحتلال الاسرائيلي ووقف المد الاستعماري الصهيوني في المنطقتين العربية والإسلامية

مع ما تطلبته إجراءات وتدابير الوقاية، وبفضل تفهم وتعاون وتضامن الشعوب... يجدر التفكير اليوم في كيفية التعافي من هذه المرحلة الحرجة، ورفع رهانات ما بعد الجائحة من أجل النهوض باقتصاديات دولنا لاسيما مع الغموض والتغيرات المتسارعة التي يعرفها النظام العالمي حاليا...

يمكننا أن نعتبر هذه المرحلة فرصة للمساهمة في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي والتوجه نحو نظام جديد أكثر نفعا وأمانا وعدلا تجاه شعوبنا... وكذا، تكريس القيم العالمية الناجعة على غرار مبدأ عدم الانحياز الذي تنادي الجزائر بتعزيزه وفق توجه جديد بعيدا عن منطق ومفاهيم زمن الحرب الباردة، لاسيما مع تزايد الاستقطاب الدولي الحاد الذي لا يخدم مصالح دولنا ويعرقل تحقيق طموحات الشعوب نحو السلم والتقدم والتنمية والعدالة والسيادة... وقد تكون التغيرات التي شهدها العالم بعد مرحلة الوباء مناسبة لتجميع صفوف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتوحيد الرؤى للانخراط مجددا في الأطر التي تخدم مصالحها.

البرلمانيون لهم دور كبير في هذا المسعى من خلال الآليات التشريعية والرقابية المتاحة... وفي إطار عالمنا الإسلامي، التضامن والتآزر في الشدائد قيمة عالية مستمدة من موروثنا الحضاري وتعاليم ديننا الحنيف.. يمكننا تجسيدها عمليا من خلال اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.. هناك الكثير مما يمكننا القيام به عن طريق التنسيق والتعاون بين البرلمانات لطرح البدائل المناسبة لخصوصيتنا، وحث حكوماتنا نحو تعزيز التعاون وتكثيف اتفاقات الشراكة في مختلف المجالات.

المجالس: يعيش الملايين من الأشخاص المهاجرين في ظروف عصيبة بعد أن اضطروا إلى مغادرة أوطانهم بسبب النزاعات والحروب والفقر والجوع. فكيف يمكن التعامل مع ظاهرة الهجرة هذه والنزوح، وخصوصا في بلدان اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؟

معالي صالح قوجيل: مسألة الهجرة والنزوح واللجوء تتشابك مع كافة التحديات المتجددة التي يواجهها العالم اليوم.. يتوقف حلها على مدى جدية تنفيذ سياسات فعالة ليس فقط للحماية والإدماج وإعادة التوطين، بل للقضاء جذريا على المسببات الحقيقية لهذه الظواهر التي تمس كرامة الأفراد وتهدد أمن واستقرار المجتمعات وترهق ميزانيات الدول..

من بين هذه الأسباب الاستعمار والإرهاب والتطرف العنيف، وكذا النزاعات والصراعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالإضافة إلى تراجع مستويات التنمية الاقتصادية، وتزايد وتيرة التغيرات المناخية التي تسلب مقومات الحياة وتنعش للأسف حركة الهجرة والنزوح من المناطق المتضررة...

وفي هذا السياق، علينا كبرلمانيين المساهمة في وضع الحلول النهائية من خلال دعم حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتبني الخيار السلمي في حلحلة النزاعات، وتكريس سياسة السلم والمصالحة الوطنية، وتعزيز الديمقراطية وتحقيق الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة، مع تبني مقاربة المصالحة والحوار واعتماد استراتيجية تنموية فاعلة كحلول ناجعة للقضاء على العنف والتطرف والإرهاب، خبرنا فاعليتها في تجربتنا الناجحة بالجزائر...

إننا في الجزائر نرتكز في تعاطينا مع هذه القضايا وكافة القضايا العادلة في العالم، على ثوابت سياستنا الخارجية المؤسسة على مرجعيتنا النوفمبرية، والتي من أهم ركائزها مناصرة العدل والإنصاف، والحق في الحرية والسيادة، ومنها تنبع مساندتنا الكاملة لحق الشعوب قي تقرير مصيرها.

انخراط اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في هذا المسعى يعطي البرلمانات فضاءا مناسبا للمساهمة في هذا الموضوع... لمسنا ذلك من خلال اهتمام مؤتمراته ولجانه المتخصصة بموضوع الهجرة واللجوء الذي يتواجد بانتظام في جداول أعمال الاتحاد... نتطلع إلى تجسيد أكبر للتعاون البرلماني الإسلامي من خلال تنسيق المواقف في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية والمرافعة لصالح مقاربة شاملة ومتوازنة وتضامنية، تدرج فيها مصالح بلدان المصدر وبلدان العبور وبلد الوجهة بشكل متوازن ، مع الدفع نحو تكثيف التعاون وترقية الشراكة الاقتصادية بين دول الاتحاد، واستغلال الدبلوماسية البرلمانية لمناهضة الاستعمار وحل النزاعات...

» المجالس: أكد إعلان الجزائر الصادر عن الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي احتضنه برلمانكم الموقر، ضرورة التعاون بين المجالس الأعضاء لمعالجة قضية التغير المناخي. كيف ترون إمكانية تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع؟

معالي صالح قوجيل: طبعا.. يجدر بنا رفع مستوى التعاون بين مجالس الدول الأعضاء في الاتحاد لمعالجة مسألة التغير المناخي التي تعصف بدول العالم بدرجات متفاوتة... للأسف أكثر الشعوب تضررا من تداعياتها تقع في دائرة الدول النامية لتزيد من أعبائها الاقتصادية في مواجهة هذا الخطر العالمي الداهم... إن مواجهة التغيرات المناخية يتوقف على مدى احترام الدول للالتزامات المنبثقة عن دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذا القضاء على الأسباب ومنها الاستغلال الجنوني للثروات الطبيعية، والسباق الاقتصادي غير المتكافئ، مع تحمل الفاعلين للمسؤولية كاملة من خلال التصحيح الجاد لكل الانحرافات التي أدت إلى هذا الوضع البيئي الخطير....

البرلمانات طرف مشارك في مؤتمرات الأطراف، طرح خلالها البرلمانيون مقارباتهم ومبادراتهم... وكافة الحلول الممكنة تتجسد في قوانين وتشريعات يصادقون عليها... فدورنا مهم وواضح... وبإمكان اتحاد المجالس أن يشكل إطارا جامعا وموجها لهذه الجهود... وناطقا بالحق في هذه المسألة التي يتم فيها استنزاف دولنا وشعوبنا... كما نتبادل الخبرات ضمن نشاطات الاتحاد ونبلور مواقف موحدة تخدم مصالحنا وتقلص من تداعيات التغير المناخي على اقتصادات دولنا...

في الأخير، اسمحوا لي أن أرحب بأعضاء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالجزائر، بمناسبة انعقاد المؤتمر السابع عشر للاتحاد والاجتماعات المصاحبة له في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ يناير ٢٠٢٣... نعتز باحتضان هذه الفعالية البرلمانية الهامة، فنحن في الجزائر نفتخر بانتمائنا الحضاري إلى العالم الإسلامي، ونعتز بتمسكنا بديننا الإسلامي السمح، ليس فقط في الجزائر المستقلة التي حرصت على تدوين هذا الانتماء الثابت في كافة دساتيرها منذ أول دستور صادق عليه الشعب الجزائري في ٠٨ سبتمبر ١٩٦٣، بل قبل ذلك بكثير.. لقد حاربت الجزائر استعمارا متمرسا في سحق الهويات الحضارية، واستغلال الأديان لتطويق النور الذي تهتدي به الشعوب نحو حريتها وكرامتها وخنق توقها الفطري إلى الحرية... من أجل ذلك كان جهادنا، ولأجل ذلك توج بنصر مبين، تحررت به الأرض والدين أيضا.. فقد حررت ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ المظفرة الجزائريات والجزائريين، ومكنتهم من ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية بعد أن سطا الاستدمار الفرنسي على حقهم هذا لأزيد من قرن.... وكما تعلمون، فإن الفكر الاستعماري الاستدماري قائم على تحويل التطرف والتعصب والإرهاب إلى كيانات دينية، وذلك بهدف محاربة الوسطية في الدين الإسلامي ... وعليه، نواصل اليوم هذه المعركة من خلال دعمنا وثباتنا على الوسطية الدينية، المبنية على قيم الرحمة والتعاون والكرامة والحرية، واحترام الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير.

التغيرات التي شهدها العالم بعد مرحلة الوباء مناسبة لدولنا لتجميع صفوفها وتوحيد رؤاها للانخراط في الأطر التي تخدم مصالحها

على اتحادنا أن يكون اطارا جامعا وموجها لجهودنا لمعالجة قضية التغير المناخي التي يتم فيها استنزاف دولنا وشعوبنا

من أجل تنمية مستدامة من الأرخبيل إلى الأطلسي

بقلم: محمد يزيد بن حمودة

نائب في المجلس الشعبي الوطني الجزائري

عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

في كل مناسبة يلتئم فيها شمل مجالس اتحاد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تفتح النقاشات، ويؤسس للحوار والجدل في مظهر حضاري راق، يكون مبعثه الحرص والمصلحة العامة لشعوب ترتجي من برلماناتها ما يصلح أوضاعها وأحوالها.

إن اختيار الجزائر لاحتضان الدورة السابع عشرة (١٧)، بقدر ما نعتبره تزكية ووسام شرف وتقدير، فإننا نرى فيه حسن انتقاء، وحسن اصطفاء. الجزائر التي ما عودت الأحرار والصادقين، إلا على الموقف المبدئي والكلمة الرسالية، والإرادة الطيبة الصادقة في كل ما يَحزُبُ الأمة الإسلامية بوجه عام. ولهذا لن تروا من الجزائر إلا حقا، ولا تجدوا منها إلا صدقا، كما كانت من قبل حافظة للوعود، خادمة للعهود، رافعة ودافعة للبنود.

قد يخطئ بعض الدارسين وبعض المحللين حين لا يستطيعون ان يتصوروا وجود علاقة ما، على شيء من الأهمية بين مؤسسات برلمانية وبين أنشطة تنموية ثقافية اقتصادية وتجارية منتجة للثروة والمال. ولهؤلاء عذرهم إذا تعلق الأمر بـ«الطبعات القديمة» و«النسخ» التقليدية لهذه «البرلمانات» التي كان يغلب على آلياتها ومؤسساتها الفرعية المساعـدة، طابع «الطرح

الأيديولوجي» الذي لا يتجاوز الفكرة، ولا يعبر حدود الاقتراح غير الملزم. ولكن عندما نلقي نظرة متفحصة دقيقة على المحور القيمي، والمجال الجيوسياسي، والفضاء الجيواستراتيجي، الذي يمكن لبرلمانات الدول الإسلامية أن تتحرك فيه أو أن تثيره، أو تطمح اليه، نجد أن لديها من الإمكانات ما يؤهلها لكي تكون محورا مُستقطِبا، وليس هامشا مُستقطَبا، وذلك من خلال تفعيل «سلطة الاقتراح» بالتنسيق مع مؤسسات ميدانية منتجة للثروة. والذي يساعد على كل هذا هو ما نشهده من بداية تفكك المحاور القديمة، ونشوء محاور استقطاب جديدة، تملك المال والثروة والسلاح، ذات رغبة قوية في «إعادة تنظيم العالم» وخلق «خرائط جديدة» بما يضمن لمصالحها الاقتصادية والإيديولوجية البقاء والتمدد، والنماء إن أمكن ذلك. والشواهد الميدانية كثيرة لعل أهمها، «فيروس كورونا» بكل ما شهده من توظيف سياسي من خلال قراءات غير بريئة، والحرب الروسية / الأوكرانية، التي جعلت أوروبا القديمة في عين الاعصار، إضافة الى خلخلتها للترف الأوروبي ورفاه الشمال، الذي يعتبر عند المنتفعين به ومنه خطا أحمر. وأخيرا القمة العربية/ الصينية، بمعنى أن الكتلة المالية والموقع الاستراتيجي، قد «شرّق» منسقا مع التنين المستيقظ. كذلك القمة الأمريكية/الإفريقية التي تهدف الى تعويض خسائر جيواستراتيجية وإقتصادية محتملة في الشرق الوسط.

إن هذه التغيرات المحورية العميقة، لتجعل إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أمام حتمية البحث عن» تموقع» مريح لجميع أعضائه، أو بناء قطب على محور أرخبيل أندونيسيا/ المحيط الأطلسي، كما خطط لذلك ونظّر فيلسوف الحضارة «مالك بن نبي». ونقترح له نحن من جانبنا اسم « الايلاف الإسلامي»،الذي يمكنه أن يجعل من فضاءات الآخرين سوقا رائجة ليس لمنتوجاته الاقتصادية فحسب، وإنما لمنتوجاته القيمية والثقافية، إذ أنه يتوفر منها على أكبر خزان قيمي لا ينضب أبدا، وهو الرسالة الإسلامية بقيمها الإنسانية الخالدة. وبإمكان محور «الأرخبيل/ الأطلسي» أن يحول هذه القيم الى منتوج ثقافي وفني يكتسح به المجالات الإنسانية الأخرى، في ظل هذا العطش الروحي المريب الذي تعاني منه الإنسانية جمعاء. كما أنه بإمكان الاتحاد أن يكون «جامعة إسلامية»، من حيث دورها في ربط الطاقات الإسلامية وتنميتها وتزكيتها وتعريفها ببعضها بعضا، خاصة إذا علمنا ان «المادة الرمادية» التي تمول العالم بالأفكار والابداع نصفها مسلمة أو تكاد، لكن جلها يعيش الشتات وحالة التيه، في دول تحسن الاستثمار في المواهب والكفاءات الإنسانية، غير آبهة بدين أو عرق أو مذهب أو جهة، كما هو حاصل في كثير من الدول الإسلامية مع الأسف الكبير. فما الذي يمنع هذه الهيئات التمثيلية الشعبية، أن تمد روابط التعاون وأواصر التنسيق مع آلاف التنظيمات والهيئات والمؤسسات الثقافية والعلمية المنتشرة على هذا المحور، كي تشتغل على تاريخنا المشترك القديم، وتستغل أحاديثه وأحداثه، وتعيد بعثها في قوالب فنية ذات مضامين إنسانية. وإن أمريكا قد حققت حضورها العالمي بـ«هوليوود» قبل أن تحققه بـ«المارينز»و الـ«B ٥٢»، ولنضرب في هذا أيضا مثلا بسلسلة «هاري بوتر»للكاتبة البريطانية «ج ك رولنج» فإنها في مداخيلها المادية قد فاقت بئر نفط. وليس صعبا على برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أن تولي الاقتصاد بالغ اهتمامها، وهي تسعى سفيرة خير ونوايا حسنة بين الدول، فتفتح آفاق الإنتاج المشترك، من خلال تعريف الجهات المنتجة «مقاولات او شركات» بعضها ببعض، وتسهيل إمكانيات تنقل الخبرات ورؤوس الأموال، بالتنسيق مع الجهات الوصية والمتخصصة طبعا، لأنه من غير المنطقي أن تبقى قدرات الأمة الإسلامية في بنوك أعدائها. وإن نشاطا كهذا لكفيل بأن يحرك آلية اقتصادية فوق ما يتصور الجميع، من خطوط جوية وبحرية، وحركة سياحية منتعشة، بما يضمن تنمية نامية مستدامة. وهذا كله يتم في إطار واضح من الشفافية التي تحترم كثيرا من الخصوصيات التاريخية والسياسية والمذهبية لهذا البلد او ذاك. لأن الاختلاف رحمة، كما ورد في الأثر. وإن الجزائر التي تحتضن الدورة السابع عشرة «١٧» لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تسعى جاهدة من أجل ترسيخ هذه «الحركة التكاملية» في أي مسعى ديبلوماسي تتبناه، أو تقوم به، أو تراهن عليه. فهي لا تؤمن بالفصل بين ما تقوم به من مساع، خاصة في هذا العصر الذي تمكنت فيه وسائل الاتصال من الغاء الحدود والمسافات، بل من الغاء الزمن.

إن الجزائر تؤمن بالعمل الميداني، وبالتطبيق الميداني، لكل ما يتم الاتفاق عليه على بياض الأوراق، أو مسوداتها في الاجتماعات المغلقة.

لن تروا من الجزائر إلا حقا، ولاتجدوا منها إلا صدقا، كما كانت من قبل حافظة للوعود، خادمة للعهود، رافعة ودافعة للبنود

التغيرات المحورية العميقة فى العالم تجعل الاتحاد امام حتمية البحث عن «تموقع» مريح لجميع أعضائه

«الايلاف الاسلامي» من أرخبيل أندونيسيا إلى المحيط الأطلسي يتوفر على أكبر خزان قيمي هو الرسالة الإسلامية

مجلس الأمة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تأسس مجلس الأمة بموجب أحكام دستور ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦، والذي يحتوي على ١٨٢ مادة من بينها ٥٢ مادة تتعلق بمجلس الأمة؛ وقد نصت المادة ٩٨ منه على أنّه «يُمارس السلطة التشريعية» برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه». وهكذا يقوم النظام البرلماني الجزائري على مبدأ الثنائية البرلمانية.

يحقق وجود مجلس الأمة في النظام البرلماني الجزائري عدة أهداف أهمها:

- ترسيخ الديمقراطية التعدّدية والتعبير الحر في المؤسسة التشريعية؛
- ضمان تمثيل وطني جيد أكثر تنوعا وتكاملا وانسجاما من خلال اعتماد معيار الإقليم إلى جانب معيار السكان؛
- ترقية وتفعيل اللامركزية على المستوى الوطني بتنشيط وبعث ديناميكية جديدة في الجماعات المحلية؛
- ضمان التوازن بين مؤسسات الدولة والحفاظ على استقرارها.

يتشكل مجلس الأمة من ١٧٤ عضوا، بموجب دستور ٠١ نوفمبر ٢٠٢٠ بعد أن كان يتشكل في السابق من ١٤٤ عضوا.

يتم انتخاب ثلثي أعضائه (٣/٢) عن طريق الاقتراع العام غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي الولائي بعدد عضوين (٠٢) عن كل ولاية أي بمجموع (١١٦) عضوا ؛ ويُعيّن رئيس الجمهورية الثلث الآخر (٣/١) أي (٥٨) عضوا من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية.

حُدّدت عهدة عضو مجلس الأمة بست (٠٦) سنوات ويتم تجديد نصف عدد أعضاء المجلس كل ثلاث (٠٣) سنوات، وتُسمى هذه العملية بالتجديد الجزئي. يحكم سير مجلس الأمة وتنظيمه نصوص تأسيسية (الدستور) ونصوص تنظيمية تتمثل أساسا في القانون العضوي رقم ١٢/١٦ المؤرخ في ٢٢ ذي القعدة عام ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٥ غشت سنة ٢٠١٦ الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ وفي النظام الداخلي لمجلس الأمة الذي أقره المجلس في جلسة علنية بتاريخ ٢٥ رمضان عام ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠ يونيو سنة ٢٠١٧

اللجان الدائمة

١-لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي/ ٢- لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية/ ٣- لجنة الدفاع الوطني / ٤- لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج / ٥- لجنة الفلاحة والتنمية الريفية / ٦-لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية / ٧-لجنة التجهيز والتنمية المحلية /٨- لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني / ٩-لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة

معالي الأستاذ صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة

ولد في ١٤ يناير ١٩٣١ بولاية باتنة- الجزائر

- مجاهد وعضو بجيش التحرير الوطني منذ بدايات اندلاع الثورة التحريرية حتى استرجاع السيادة الوطنية سنة ١٩٦٢.
- تولى مناصب قيادية بحزب جبهة التحرير الوطني.
- ١٩٧٩-١٩٨٦:وزيراً للنقل والصيد البحري.
- ٢٠٠٧-٢٠١٢: انتُخب نائباً بالمجلس الشعبي الوطني عن ولاية سطيف.
- يناير ٢٠١٣: عُيّن عضواً في مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي لعهدة مدتها ست (٦) سنوا
- يناير ٢٠١٩: أُعيد تعيينه عضواً في مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي لعهدة مدتها ست (٦) سنوات (حتى يناير ٢٠٢٥).
- ٢٩ يناير ٢٠١٩: نائباً لرئيس مجلس الأمة.
- ٠٩ أبريل ٢٠١٩ – ٢٣ فبراير ٢٠٢١: رئيساً لمجلس الأمة بالنيابة.
- ٢٤ فبراير ٢٠٢١: أنتخب رئيساً لمجلس الأمة بإجماع الأعضاء.
- ٢٤ فبراير ٢٠٢٢: تم إعادة انتخابه رئيساً لمجلس الأمة بإجماع الأعضاء لعهدة مدتها ثلاث سنوات.

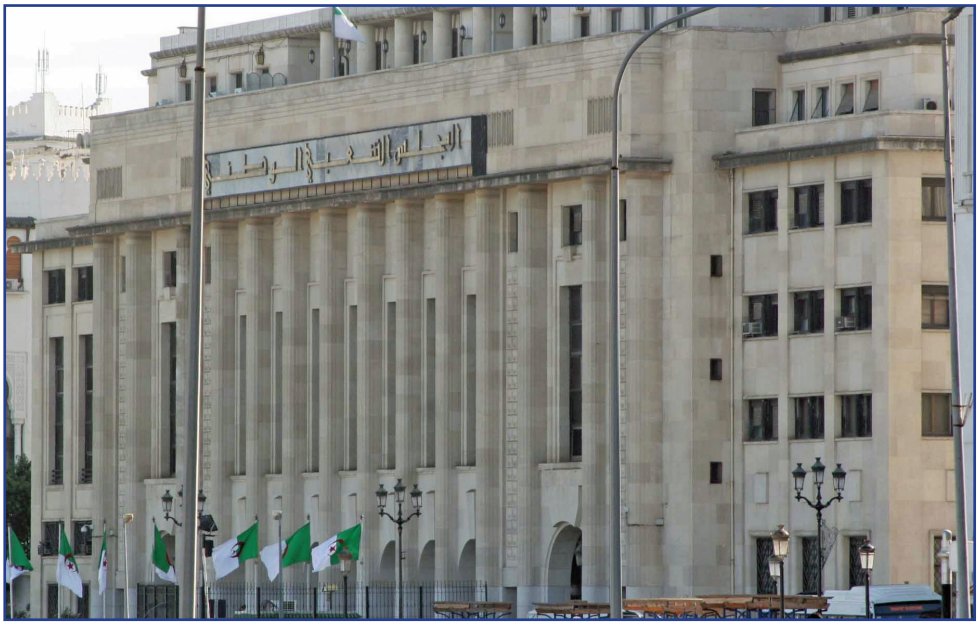

المجلس الشعبي الوطني بالجمهورية الجزائرية

جرت أول انتخابات تشريعية في الجزائر بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢، أي غداة الاستقلال الوطني بأشهر قلائل. وكانت الغاية من إنشاء المجلس المنتخب لعهدة مدتها سنة واحدة، هي سنّ القانون الأساسي للبلاد. وبالفعل، فقد سمح ذلك بإصدار دستور ١٠ سبتمبر ١٩٦٣ الذي كرس على الخصوص مبدأ أحادية الغرفة بالنسبة للبرلمان الجزائري. وبتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٦ شهدت الساحة الوطنية في إطار استكمال مؤسسات الدولة الجزائرية صدور دستور جديد تأسست بموجبه (المادة ١٢٦) غرفة واحدة تحت تسمية المجلس الشعبي الوطني أنيطت به السلطة التشريعية. وقد انتخب هذا المجلس بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٧٧ لعهدة مدتها خمس (٠٥) سنوات، وتجدد بانتظام سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٧. لقد أبقى التعديل الدستوري ليوم ٢٣ فبراير ١٩٨٩ على مبدأ أحادية الغرفة من خلال الحفاظ على المجلس الشعبي الوطني، ولو أنه كرس من جهة أخرى، مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية (المادة٩٢). وقد أدت استقالة رئيس الجمهورية إلى توقيف عملية تجديد تشكيلة المجلس التي انتهت عهدتها، وترتب عن ذلك حالة فراغ قانوني أدى إلى تنصيب هياكل انتقالية (المجلس الأعلى للدولة والمجلس الاستشاري الوطني ثم المجلس الوطني الانتقالي) وذلك إلى غاية إجراء التعديل الدستوري بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ الذي أدخل تغييرات بإحداث برلمان ثنائي الغرفة، حيث تكون المجلس الشعبي الوطني من (٣٨٠ نائبا) ومجلس الأمة انداك من (١٤٤ عضوا)، لتشكلان آنذاك أول برلمان تعددي للجزائر المستقلة. ويبلغ عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني حاليا ٤٠٧ نواب يمثل ٣٩٨ نائبا منهم مجمل الدوائر الانتخابية على المستوى الوطني، فيما يمثل ٠٨ نواب الجالية المقيمة في الخارج، ونصت المادة ١٢١ من دستور ٢٠٢٠ على أن أعضاء المجلس الشعبي الوطني، ينتخبون عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري. ونصت المادة ١٢ من دستور ٢٠٢٠ أن الشعب حر في اختيار ممثليه، واعتبرت المادة ١٦ أن المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية، كما أكدت المادة ١١٦ على تمتع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية بما في ذلك الدبلوماسية البرلمانية.

هياكل وأجهزة المجلس

حدد النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني بناء على نص الدستور والقانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، هياكل المجلس وأجهزته، وأبرزها: الرئيس، مكتب المجلس، هيئة الرؤساء، هيئة التنسيق، والمجموعات البرلمانية، واللجان الدائمة البالغ عددها ١٢ لجنة.

اللجان الدائمة

١- لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات/ ٢-لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية/ ٣-لجنة الدفاع الوطني ٤-لجنة المالية والميزانية/ ٥-لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط/ ٦-لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية/ ٧-لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة/ ٨-لجنة الثقافة والإتصال والسياحة/ ٩- لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني/ ١٠-لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية/ ١١-لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية/ ١٢-لجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي

معالي الأستاذ

ابراهيم بوغالي

رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري

من مواليد ٠٣ مارس ١٩٦٣ بولاية غرداية، متزوج وأب لأربعة أبناء

- المجموعة البرلمانية: النواب الأحرار «قائمة الوحدة والتداول
- شهادة ليسانس من معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة ١٩٨٦ جامعة الجزائر
- المسار المهني والسياسي:
- ١٩٨٩ إدارة وكالة غرداية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
- ١٩٩٥ مكلف بمهام سامية ببنك البركة
- ١٩٩٧-٢٠١٧ مدير وكالة غرداية للنادي السياحي الجزائري
- ٢٠١٧- يوليو ٢٠٢٠ عضو المجلس الشعبي الولائي، رئيس لجنة الفلاحة والسياحة والري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية غرداية
- ٢٠ يوليو ٢٠٢٠ رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية غرداية ولقب «مهندس المصالحة»
- منذ ٠٨ يوليو ٢٠٢١ رئيسا المجلس الشعبي الوطني، بعد حصوله على ٢٩٥ صوتا من أصل ٤٠٧، و يعد ثالث أعلى منصب في الدولة.

بصحبة الأمين العام:

لجنة الأقليات فى الاتحاد تزور مخيمات الروهينغيا

رافق معالى السيد محمد قريشى نياس، الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامى، من ١٨ ديسمبر إلى ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢، وفدا من لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة التابعة للاتحاد، قام بزيارة لبنغلاديش للاطلاع على أوضاع اللاجئين الروهينغيا واعلان التضامن مع بنغلاديش التى تستضيف حاليا أكثر من ١,٢ مليون من المسلمين الروهينغيا الفارين من حملة عسكرية وحشية تعرضوا لها فى وطنهم بولاية راخين فى مينمار، فى شهر أغسطس ٢٠١٧. ترأس هذا الوفد الدكتور أورهان أتالاى مقرر لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة (من البرلمان التركى)، وضم إلى جانبه: الدكتور ابوالفضل عمويي (من البرلمان الايراني) والسيد بشير لوبيغا سمبا (من البرلمان الاوغندى) إضافة إلى عدد آخر من المسؤولين فى الاتحاد والبرلمانات المعنية. التقى الوفد برئيسة مجلس النواب الوطنى فى بنغلاديش، شيرين شارمين شودرى، كما التقى بوزير خارجية بنغلاديش د. أ. ك. عبدالمؤمن، كما التقى بوزير التعليم ديبو موني، والتقى الوفد كذلك بالسيد جوهانس فان دير كلاور ممثل مفوضية اللاجئين للأمم المتحدة فى دكا.

وزار الوفد مخيمات اللاجئين الروهينغيا، واستمع إلى مطالبهم المشروعة فى العودة إلى وطنهم الأصلى، مع ضمان حقوقهم والعيش فى أمن وامان وكرامة على أرضهم.

ولاحظ الوفد، مقارنة مع زيارات وفود الاتحاد الماضية، ان دولة بنغلاديش عملت الكثير من اجل هؤلاء اللاجئين، لكن الأمر يتطلب مجهودا جماعيا للدول الإسلامية والمجتمع الدولى.

الاجتماع الأول للجنة المجتمعات والأقليات المسلمة فى أنقرة:

المشاركون يطالبون باحترام حقوق الأقليات

عقدت لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة المتفرعة عن اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية باتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اول اجتماع لها يوم الجمعة، ٢٧ مايو ٢٠٢٢ بمدينة أنقرة– العاصمة التركية. جرى خلال هذا الاجتماع تبادل واسع للآراء حول مستقبل عمل هذه اللجنة التى قرر المؤتمر الـ١٦ للاتحاد، المنعقد في اسطنبول يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٢٢، تشكيلها.

واجمع المتدخلون على التأكيد على أهمية انشاء هذه اللجنة لتكون اداة للاتحاد من اجل المساهمة في حماية حقوق هذه الأقليات ومديد العون لها انطلاقا من واجب الأخوة الاسلامية.

وعبروا عن قلقهم العميق لما يتعرض له المسلمون، خاصة في الدول الاوروبية، من حوادث الكراهية والاسلاموفوبيا.

ودعوا الدول غير الاسلامية الى وضع حد للتمييز وتعديل تشريعاتها تبعا لذلك.

واعتبروا ان اللجنة معنية بما تشهده فلسطين المحتلة، خاصة التدمير الممنهج للآثار والمقدسات الاسلامية، واتباع سياسة تمثل اقصى انواع الكراهية والاسلاموفوبيا. وتحدثوا عن معاناة الروهينغيا، وأقلية «هيغور» المسلمة في الصين، وكذلك معاناة المسلمين في الهند خاصة في اقليم كشمير، ومحنة المسلمين في جمهورية افريقيا الوسطى.

وخلال الاجتماع تحدث السيد أورهان آتالاي، مندوب تركيا ومقرر اللجنة عن الخطوط العريضة لمشروع التقرير الذي ينوى تقديمه للمؤتمر القادم حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وأكد معالي السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام للاتحاد على أن حقوق الشعب الفلسطيني هي حقوق الأمة الاسلامية كلها، وان القضية الفلسطينية في اولويات عمل الاتحاد.

وقد ركزت المداخلات على النقاط التالية:

انطلاقا من مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، الدعوة إلى احترام حقوق الأقليات و المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في الاتحاد التي تواجه تحديات وعراقيل و مشاكل ناجمة عن التمييز و القمع والاضطهاد مما يستلزم أهمية التنسيق المستمر بين أعضاء الاتحاد ، عبر هذه اللجنة، من أجل مساعدة هذه الأقليات و حماية حقوقها الدينية والثقافية والمدنية والسياسية والاقتصادية و صون هويتها الإسلامية. أشار المتحدثون إلى معاناة أقلية الروهينجا المسلمة من اضطهاد و طرد و قتل في ميانمار، مما أدى إلى تهجير أكثر من مليون مسلم إلى بنغلاديش المجاورة ، و دعوا إلى ضرورة الاسراع بايجاد حل لهذه المأساة. وتحدثوا عن معاناة المسلمين في الهند، خاصة في أقليم كشمير المسلم المحتل و في غيره و دعوا إلى تحميل الهند مسؤولية انتهاكاتها الفاضحة والممنهجة لحقوق الإنسان ضد المسلمين ، و اتخاذ تدابير عاجلة لانقاذهم من إبادة جماعية.

العمل على ضمان تأمين حماية الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب و جرائم ضد الإنسانية ، أو ترقى إلى ذلك ، من قوات المستعمر الإسرائيلي و عصاباته الإرهابية من مستوطنين.

التأكيد على أن تجعل اللجنة أساس عملها القرارات الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال العناية بالأقليات المسلمة، مع الاستفادة مما تصدره الهيئات المعنية و مراكز البحوث في الدول الأعضاء بهذا الشأن.

في الاجتماع الاستثنائي الأول للجنة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية في أنقرة:

اعتماد مشروع لائحة اجراءات لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة

انعقد يوم الخميس ٢٦ مايو ٢٠٢٢م، بأنقرة في جمهورية تركيا، الاجتماع الإستثنائي الأول للجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية و العلاقات الخارجيه بأنقرة في الجمهورية التركية.

تحدث السيد أورهان آتالاي، مندوب البرلمان التركي، مقرر اللجنة عن أن تصاعد الكراهية ضد الإسلام يعتبر من المسائل الأساسية لحقوق الإنسان. و قال إن التدخل الفوري ضروري لازالة العواقب المؤلمة لهذا المرض قبل حدوثه. ويتطلب هذا التدخل اجراءات على المستوى الوطني والتعاون فيما بين الدول. وهناك حاجة لتعاون فعال ويتمتع بالكفاءة من طرف المجتمع الدولي بشأن إرادة سياسية مشتركة.

وأضاف أود أن الفت انتباهكم لوضع اشقائنا الاتراك المسلمين الذين يعيشون في تراقيا الغربية فاليونان لاتقبل الحريات الدينية والهويات الأثنية لمواطنينا في تراقيا الغربية. ولايمكن تجاهل الوضع في قبرص عند تناول انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها المسلمون. ولاتزال الأزمة الإنسانية التي يتعرض لها المسلمون الروهينغيا، الذين تركوا أراضيهم وأصبحوا لاجئين نتيجة للعنف الذي لحق بهم، تتسم بالخطورة. وظللنا ننقل مشاعرنا وتوقعاتنا إزاء وضع الاتراك اليوغور والأقليات المسلمة الأخرى في الصين إلى الجانب الصيني في إتصالاتنا الثنائية.

واعتمد الاجتماع مشروع لائحة اجراءات لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة، بعد اجراء التعديلات اللازمة عليه، وشمل، علاوة على الديباجة (٨) قواعد، تحدد القاعدة الثالثة منها أهداف اللجنة التي نذكر منها:

تحليل الوضع الراهن للمجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في الاتحاد، ومنع الانتهاكات المحتملة من خلال الحوار القائم على التفاهم المتبادل، والعمل على وقف الانتهاكات الجارية، وتعزيز التعايش السلمي المستدام في البلدان ذات العلاقة، واحترام حقوق الإنسان للمجتمعات والأقليات المسلمة.

> ضرورة مساعدة الأقليات المسلمة وصيانة حقوقها وهويتها الإسلامية

ومن أهداف اللجنة كذلك دراسة الادعاءات والشكاوي حول انتهاكات حقوق الإنسان للمجتمعات والأقليات المسلمة.

ويجوز للجنة ان تستشير خبراء واكاديميين بارزين، وتعقد جلسات استماع، وان تنظم بعثات لتقصى الحقائق، ويمكنها ان تنظم ملتقيات واجتماعات، وان تعد مواد مطبوعة بواسطة الوسائط الاعلامية المتعددة بغية رفع مستوى الوعي بقضية حقوق الإنسان.

وبعد أن انتخبت تركيا مقررا لها، انتخبت من بين أعضائها، أعضاء لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة، على أساس عضوين من كل مجموعة جغرافية وذلك على النحو التالي:

من المجموعة الافريقية: جمهورية النيجر وجمهورية أوغندا

ومن المجموعه العربية: دولة الكويت ودولة فلسطين

ومن المجموعة الآسيوية: الجمهورية الاندونيسية والجمهورية الإسلامية الإيرانية

والترويكا: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبوركينافاسو والجمهورية التركية

في الاجتماع السابع والأربعين للجنة التنفيذية:

التركيز على تضامن الأمة الاسلامية

استجابة لدعوة كريمة من البرلمان الجزائري، عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد اجتماعها السابع والأربعين بقاعة المؤتمرات الدولية (CIC) بمدينة الجزائر بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢٢م، وقد شارك في الاجتماع أعضاء اللجنة التنفيذية وتغيب عن الحضور ممثلو برلمانات كل من بوركينا فاسو والكاميرون. افتتحت الجلسة بتلاوة آيات مباركة من الذكر الحكيم.

وافتتح اجتماع اللجنة معالي السيد ابراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية بخطاب رحب في مستهله بالوفود القادمة من دول الاتحاد لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية بالجزائر وركز في خطابه على وحدة وتضامن الأمة الإسلامية قائلاً إننا نجتمع تحت راية التعاون الإسلامي. وقال ان الأمة لابد أن تكون على مستوى التحديات وأن من أهم التحديات التي تواجهنا الآن هي مشكلة فلسطين وشعبها المجاهد الذي لابد أن يستعيد حقوقه ويقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وعبر معالي السيد محمد قريشي نياس الأمين العام للاتحاد عن سعادته بوجوده على أرض الجزائر أرض العزة والكرامة والشهامة وتقدم بالشكر الجزيل للسلطات الجزائرية لاحتضانها لهذا الاجتماع وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة وشكر الجمهورية التركية على استضافتها لمؤتمر الاتحاد الـ ١٦ الذي التأم في اسطنبول يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٢١، وأكد على أهمية اجتماع اللجنة التنفيذية الحالي الذي سيحضر للمؤتمر القادم وقال ان هذا الاجتماع يأتي في ظرف دولي بالغ التعقيد وأنه أمام هذه الأحداث العالمية الجارية فإنه لايسع الأمانة العامة للاتحاد إلا أن تتمنى أن تعزز الدول الإسلامية تراحمها وتوادها حفاظاً على وحدة كيانها وتضامنها راجية من الله العلي القدير أن يحفظ الأمة وأن يشمل بواسع رحمته هذا العالم الذي نعيش فيه.-

جلسة العمل: جرت جلسة العمل تحت رئاسة معالي الأستاذ/ إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني ، الذي أكد على ضرورة الوحدة والتضامن ودعا أعضاء اللجنة إلى أن يعملوا كفريق واحد.

- **البند ١ : انتخاب أعضاء هيئة المكتب**

تم انتخاب كوت ديفوار نائباً للرئيس من المجموعة الافريقية؛ تم انتخاب ماليزيا نائباً للرئيس من المجموعة الآسيوية؛ تم انتخاب السيد يزيد بن حمودة من الجزائر مقرراً.

- **البند ٢:تم اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل**

- **البند ٣: تقرير الأمين العام**

غطى تقرير معالي الأمين العام الفترة الزمنية بين تاريخ الاجتماع السادس والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية يوم ٩ ديسمبر ٢٠٢١، والاجتماع الحالي السابع والأربعين للجنة التنفيذية للاتحاد الذي عقد في الجزائر العاصمة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢٢م. وتم اعتماد تقرير الأمين العام.

- **البند ٤: تحديد موعد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد:**

وافقت اللجنة التنفيذية للاتحاد بالإجماع على استضافة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية لاجتماع الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد بعد أن تعذر استضافتها في تونس، على أن يتم تحديد موعدها بالتنسيق بين الأمانة العامة للاتحاد والبرلمان الجزائري.

مداولات الاجتماع :

أجمع المتدخلون على شكر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على احتضانها لهذا الاجتماع مبرزين أنه ينعقد في ظرف دولي بالغ الخطورة مما يستوجب على الاتحاد أن يكون على مستوى مواجهة هذه التحديات وأبرزوا أنه لا سبيل إلى ذلك إلا بالتضامن والوحدة ونبذ الطائفية والعرقية والمذهبية، انطلاقاً مما يفرضه علينا ديننا الإسلامي الحنيف، وأكدوا على أن الشعار المناسب للأمة هو (لا إله إلا الله محمد رسول الله) صلى الله عليه وسلم- التي نتحد حولها جميعاً ويلتف حولها العالم الإسلامي كله. ودعوا إلى عمل ملموس لصالح أمتنا الإسلامية وتحقيق تطلعات شعوبها وأبرزوا ضرورة أن نجد حلولاً واقعية لمشاكل أمتنا.

- **البند ٥: النظر في موضوع أعضاء اللجنة**

"إعلان الجزائر"

أصدر الاجتماع "إعلان الجزائر" وفيما يلي مقتطفات منه:

نحن أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المجتمعون في دورتها العادية السابعة والأربعين بمدينة الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي ١٠ و١١ شعبان ١٤٤٣ هـ الموافق لـ ١٣– ١٤ مارس ٢٠٢٢، برئاسة البرلمان الجزائري،

إذ نؤكد التزامنا بتفعيل وتحقيق أهداف ومبادئ الاتحاد، التي ترمي إلى تحقيق السلام والديمقراطية والاستقرار في العالم الإسلامي وتحضير الأرضية الملائمة لإشرا ك الأمة الإسلامية في بناء عالم يسوده الأمن والاستقرار والتنمية،

وإذ نقدر الدور البارز والمؤثر للاتحاد باعتباره الصوت المباشر والمستقل للشعوب المسلمة والذي يعمل على أسس العدالة والديمقراطية والحوار البناء لمعالجة قضايا العالم الإسلامي وتقديم حلول مناسبة واتخاذ قرارات تشاورية توافقية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية بطريقة سلمية وعادلة،

واعتمادا على المبادئ والأهداف الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والنظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، فإننا نعلن ما يلي:

الالتزام بالمبادئ العامة وأهداف الاتحاد.

نؤكد على ضرورة تنسيق المواقف وتوحيد الرؤى وتكثيف التشاور بين برلمانات الدول الإسلامية في هذا الظرف الدولي المعقد، وما يتسم به من تزايد التوترات وتفاقم النزاعات القائمة في مختلف مناطق العالم. وهو ما يتطلب منا أكثر من أي وقت مضى تمتين اللّحمة بين الدول الإسلامية، والتعاون على البر والتقوى وفق ما ينص عليه ديننا الحنيف.

نؤكد على دعمنا الثابت للقضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة إلى أراضيه. ونجدد في هذا السياق دعمنا لمبادرة السلام العربية. **نؤكد** ضرورة التعريف بتعاليم الدين الإسلامي السمحاء وعلى مكافحة فكر وإيديولوجية الإرهاب والتطرف العنيف والتعصب الديني وضرورة مواجهة انتشار الإسلاموفوبيا والمنظمات المتطرفة والارهابية.

ندعو إلى تفعيل دور الثقافة والهوية لتعزيز العمل المشترك وذلك بوضع مشروع ثقافي يعمل على إحياء القيم الإسلامية. **ندعو** إقامة فعاليات شبابية مستمرة على المستوى الدولي تثمن البعد الوسطي للإسلام، المستوعب لمنظومات القيم والتقاليد والثقافات المتنوعة. **نرحب** باقتراح تركيا لإنشاء لجنة الأقليات المسلمة في الاتحاد ونشكرها على دعوتها لاستضافة اجتماع اللجنة السياسية والترويكا لبحث حيثيات هذه اللجنة.

ندعو إلى الاهتمام بمسألة النازحين واللاجئين وفق آليات تعالج الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة بالقضاء الجذري على مسبباتها ووضع حلول جذرية ترتكز على ترقية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ تدابير للوقاية من الأزمات والقضاء على النزاعات والصراعات وانتهاكات حقوق الانسان والإقصاء، كما ندعو إلى القيام بعمل استباقي وقائي، يثبت النازحين واللاجئين في بلدانهم ويحفظ حياتهم وكرامتهم.

دعوة البرلمانات إلى إصدار التشريعات اللازمة للمساهمة في تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المناخية ذات الصلة لتأمين مصالح الدول الأعضاء، وتسريع إزالة الكربون على أن تتولى البرلمانات نفسها إعطاء المثال لتقليل تداعياته السلبية على التنمية والصحة.

الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية:

بعد مناقشات مستفيضة أكد أعضاء المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية بحق المجموعات الجغرافية في ترشيح أعضائها لعضوية كل اللجان، وضرورة إدراج البرلمان السوري ضمن أعضاء المجموعة العربية في اللجنة السياسية، وبناءً على ذلك تقرر سحب هذه النقطة من جدول الأعمال وسجل الوفد التركي تحفظه على القرار.

- **البند ٦: النظر في مشروع لائحة إجراءات لجنة المجتمعات والأقليات المسلمة المتفرعة من اللجنة السياسية للاتحاد،**

تم اعتماد لائحة الاجراءات على ان تعمم على الأعضاء لأخذ مقترحاتهم وتم تفويض اللجنة السياسية في الموضوع.

- **البند ٧: مشاريع جداول أعمال الاجتماع التاسع للجان المتخصصة الدائمة:** تم اعتماد جداول الاعمال

- **البند ٨. الأجهزة المتفرعة:**

إعداد مشاريع جداول أعمال هذه الأجهزة: تم اعتماد جداول الاعمال

- **البند ٩. وضع مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة العامة للاتحاد:** تم اعتماد جدول الأعمال

- **البند ١٠. وضع مشروع جدول أعمال الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد:**

تم اعتماد الجدول

- **البند ١١: اعتماد إعلان الجزائر وتقرير الاجتماع الـ٤٧ للجنة التنفيذية.**

اسطنبول تستضيف الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد

تأكيد أهمية دور الاتحاد وضرورة وحدة الصف الاسلامى

تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس رجب طيب اردوغان، رئيس الجمهورية التركية، عقد مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دورته السادسة عشرة في مدينة اسطنبول يومى ٥ – ٦ جمادي الأولى ١٤٤٣هـ الموافق ٩ – ١٠ ديسمبر ٢٠٢١. وحضر المؤتمر (٣٢) وفدا منهم (٩) رئيس مجلس، و (٦) نواب رؤساء مجالس، و (١٧) رئيس وفد، اضافة الى ممثلى (١٢) من هيئات المراقبة. افتتح المؤتمر صباح الجمعة ٦ جمادى الأولى ١٤٤٣هـ، الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠٢١، بقصر دولما باغچه باسطنبول، بحضور فخامة الرئيس/ رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية، ورئيس واعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، و اعضاء الوفود المشاركة. وقد جرت وقائع هذا المؤتمر تحت موضوع (المشاركة ، الضمير والإسلام: فلسطين، الهجرة وأفغانستان).

بدأ الحفل بآيات من الذكر الحكيم، ثم القى معالى السيد محمد قريشى نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامى كلمة تقدم فيها بخالص الشكر لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان على تشريفه لهذا المؤتمر بحضور جلسته الافتتاحية، وأعرب عن شكره للبروفيسور مصطفى شنتوب، رئيس المجلس الوطني التركي الكبير على احتضان هذه الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد، وعلى التنظيم الجيد لهذا المؤتمر. واكد على أهمية هذه الدورة التي تأتي بعد سنتين من جائحة كوفيد-١٩.

ثم ألقى سعادة السيد/ سايوبا أودراغو رئيس لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بالجمعية الوطنية ببوركينا فاسو كلمة نيابةً عن رئيس الجمعية ورئيس الدورة ١٥ لمؤتمر الاتحاد معالي السيد الحسن بالا سكاندي الذي لم يستطع الحضور بسبب تزامن موعد المؤتمر مع ذكرى استقلال بلاده، ثم وجه الشكر في كلمته للمجلس التركي على تنظيم المؤتمر وحسن الاستقبال وكرم الضيافة، وتحدث عن أسباب تأخر انعقاد هذا المؤتمر الذي كان مقرراً له أن يعقد في تونس لكن ظروف تونس فرضت تأجيله وأعربت تركيا مشكورة عن استعدادها لاحتضانه، ثم تحدث عن جائحة كورونا وحالات الإغلاق التي عانى منها العالم بسببه، وقال إنه كرئيس دوري للمؤتمر أعد برنامجاً لكن ظروف الجائحة منعته من تنفيذ برنامجه، ثم تحدث عن القضية الفلسطينية ووجه الشكر لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني على استضافته للاجتماع الطارئ للجنة فلسطين. وتحدث بعد ذلك معالى السيد البروفيسور مصطفى شنتوب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير ورحب بالحاضرين في هذه الدورة الجديدة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقال ان تركيا احتضنت هذا المؤتمر اقتناعاً منها بأهمية الاتحاد وضرورة أن يلعب دوره كاملاً في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم من حولنا وطالب بوحدة الصف الإسلامي.

وتناول الكلام بعد ذلك فخامة السيد رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية حيث أعرب عن

ترحيبه بعقد المؤتمر تحت عنوان "المشاركة الضمير والإسلام: فلسطين، الهجرة، وأفغانستان"، وتوجه بجزيل الشكر إلى كافة القائمين على المؤتمر. كما أكد الرئيس أردوغان أن البشرية تكافح وباءاً كبيراً أودى بحياة أكثر من (٥) ملايين شخص على مدار العامين الماضيين، لافتا إلى أن العديد من المواطنين، بمن فيهم النواب السابقون والحاليون، فقدوا حياتهم خلال هذه المرحلة العصيبة. وأكد بأن القدس ليست قضية مجموعة من المسلمين الشجعان فقط وإنما هي قضية مشتركة للعالم الإسلامي بأسره. كما أن الدفاع عن القدس هو دفاع عن الإنسانية وحمايتها، ويعد بمثابة حماية للحقوق والقانون والسلام والعدالة والحضارة".

وأشار إلى أن الدول المجاورة لمناطق الأزمات هي من تتحمل العبء الرئيسي في قضية الهجرة واللاجئين وليست الدول الغربية التي يعلو صوتها في هذا الصدد. وشدد الرئيس أردوغان، على أن المسلمين لا يكافحون فيروس كورونا فحسب وإنما يكافحون معاداة الإسلام المتصاعدة والأزمات الإنسانية أيضًا، وقال انه لا يمكننا السماح بأن تتحول أوروبا إلى معسكر اعتقال لإخواننا المسلمين الذي يعيشون فيها وعددهم ٣٥ مليوناً. بصفتنا اتحاد دول المجالس الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي علينا اتخاذ خطوات أكثر حزمًا ضد معاداة الإسلام وخطاب الكراهية".

جلسة العمل:

وبعد أن أدى المشاركون صلاة الجمعة في جامع آيا صوفيا التاريخي، استأنف المؤتمر أعماله بقصر المؤتمرات

قضية فلسطين هي القضية الاساسية للمسلمين

في اسطنبول، مساء يوم الجمعة ٦ جمادى الأولى ١٤٤٣هـ، الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠٢١م برئاسة معالي البروفيسور/ مصطفى شنتوب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير. و كان من أبرز المواضيع التي أشار إليها المتحدثون:

أولا: قضية فلسطين

- السلام الدائم يتطلب قيام دولتين في فلسطين ولا يوجد حل للصراع بدون ذلك.
- المطالبة بإحياء صندوق القدس ودعم وكالات الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) وذلك دعماً لصمود ومقاومة الشعب الفلسطيني.

ثانيا: قضية أفغانستان:

- أن الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استقرار أفغانستان وتحسن الوضع فيها، هو إقامة حكومة شاملة بمشاركة جميع الأطياف، من أجل توفير حقوق الشعب الأفغاني، بما فيهم النساء والرجال من البشتون والتاجيك والهزارا والأوزبك.
- نوجه نداء إلى جميع البلدان الشقيقة لمساعدة الإخوة والأخوات في أفغانستان للتغلب على التحديات الراهنة والفرصة الحقيقية الآن هي وضع حد للحرب في أفغانستان التي ظلت مشتعلة الأوار لمدة ٤٠ عاماً.
- تقديم الدعم لحكومة طالبان في أفغانستان وحثها على تشكيل حكومة تشمل جميع مكونات المجتمع الأفغاني.

ثالثاً: الهجرة واللاجئين:-

- تزداد حركة الهجرة غير الشرعية لارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة التي تستثمر في مآسي البشر وتتسبب في كوارث إنسانية بالغرق والموت الجماعي للمهاجرين.
- الدعوة لتمكين الشباب من العيش بكرامة وأمان في بلدانهم الأصلية عن طريق حل النزاعات وتقديم الإعانات الدولية الضرورية لتعزيز التنمية في البلدان المعنية بالهجرة.

رابعاً- التضامن الإسلامي:-

- من الغايات الرئيسية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعزيز التعاون والتكافل بين الأشقاء المسلمين، وعلينا أن نتمسك بهذه الغايات.

خامساً: الوضع في كشمير:-

- قضية كشمير واحدة من قضايا الأمة الإسلامية التي تنتظر الحل منذ فترة طويلة وعدم حلها يصيب شباب المسلمين بالإحباط والقلق.

اعـــلان اســطنبول

قرأ سعادة البروفيسور/ أورهان أتالاي، عضو المجلس الوطني التركي الكبير اعلان اسطنبول. وبعد مداخلة عدد من الوفود، تم اعتماد اعلان اسطنبول على ان يقوم المقرر بادخال بعض التعديلات .

و فيما يلي بعض بنود إعلان اسطنبول:

نحن، رؤساء مجالس ورؤساء و أعضاء وفود البرلمانات الاعضاء في إتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، المجتمعون في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة باسطنبول، الجمهورية التركية، في ٩ و ١٠ ديسمبر، ٢٠٢١ وموضوعها "المشاركة، الضمير والاسلام: فلسطين، الهجرة وإفغانستان"،

- **إذ نعرب** عن شكرنا العميق وامتناننا لمعالي السيد مصطفي شنتوب، رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، لتكرمه بوضع هذا المؤتمر تحت رعايته السامية، وبالتالي أتاح جميع الظروف لنجاح أعماله والتي تميزت بمناقشة مثمرة عالية المستوى للمسائل العالمية الراهنة ذات الأهمية للعالم الاسلامي،
- **وإذ نؤكد مجددا** تمسكنا بالمبادئ المؤسسة لمنظمة التعاون الاسلامي، وخصوصا مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وإحترام سلامة أراضي الدول وسيادتها، والتسوية السلمية للنزاعات عن طريق الحوار،
- **وإذ نؤكد مجددا أيضا** تصميمنا على مواصلة المساهمة الايجابية والفعالة في تنمية عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وخصوصا ترسيخ السلام العالمي والأمن الاقليمي واحترام حقوق الانسان وسيادة الدول،
- **وإذ نؤكد مجددا كذلك على الدور** المحوري لاحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في تنمية مجتمعاتنا وانسجامهاوازدهارها،
- **وإذ نستذكر** الدور المهم لبرلماناتنا ومسئوليتها في ترقية احترام حقوق الانسان والتسامح وعدم التمييز على المستويات الوطنية والدولية،
- **وإقتناعا منا** باستحسان وضرورة الجهود التي تبذل لتسوية القضايا والأزمات الأقليمية والعالمية بفهم اسلامي يضع في أولوياته الضمير والمشاركة،
- **وإذ يساورنا القلق العميق** جراء الوضع الانساني المتردي علاوة على ماتبقي من التهديد الارهابي والخطر المتصاعد الناجم عن عدم الاستقرار في أفغانستان،
- **وإذ ندرك** العواقب الوخيمة للازمة الأقليمية والعالمية الراهنة المتعلقة باللاجئين، والأخذ في الحسبان بأن تقديم المساعدات الانسانية للاجئين يشكل عبئا ضخما لايمكن تركه فقط للبلدان المضيفة وللبلدان في المنطقة،
- **وإذ نشعر بالانزعاج** من التصاعد المقلق للعنصرية، وكراهية الأجانب والاسلاموفوبيا وخطاب الكراهية في كافة أرجاء العالم والتهديد الرئيسي الذي يشكل كل ذلك على سلم مجتمعانا وانسجامها،
- **وإذ نحيط** علما بالتضليل الاعلامي والمعلومات المغلوطة والاخبار الكاذبة التي تصاعدت بوتيرة مزعجة، وإذ نلاحظ بقدر كبير من القلق أن المعلومات المغلوطة والأخبار الكاذبة التي يتم نشرها، وخصوصا في منصات التواصل الاجتماعية تستخدم لتضليل الناس، وخلق توترات اجتماعية وتغذيه جرائم الكراهية والتمييز، وتساهم في تصاعد الاسلاموفوبيا والشعبوية والعنصرية وكراهية الأجانب وتحرض على العنف ضد الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي،
- **وإذ يساورنا القلق العميق** من حقيقة أن الاسلاموفوبيا صارت من بين أكثر الأشكال الشائعة للعنصرية،
- **وإذ نؤكد الحاجة** لمزيد من إدراج انتهاكات حقوق الانسان في جدول أعمال اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي والمراقبة المؤسسية لتلك الانتهاكات التي تعاني منها مجتمعات الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في الاتحاد،
- **وإذ نستذكر** المخاطر الناجمة عن بلاء الارهاب التي تهدد أمننا الجماعي، واستقرارنا وازدهارنا وكذلك الأثر الظالم على صورة العالم الاسلامي، ونوضح مجددا الحاجة لمناهضة الارهاب من خلال استراتيجية شاملة بدون أي تمييز فيما بين المنظمات الارهابية،

وإذ نؤكد أهمية ضمان الحصول العادل والممكن والمتاح والشامل للقاحات وفي الوقت المناسب لجميع البلدان لمواجهة جائحة فيروس كورونا:

- **نؤكد مجددا** المكانة المركزية للقضية الفلسطينية في إهتمامات اتحادنا وأولوية عمله، و كذلك الأمر بالنسبة لبلداننا وشعوبنا، علاوة على تضامننا مع الشعب الفلسطيني في سعيه لنيل حقوقه المشروعة لاقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس

الشريف، وفق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

● **نحث** الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني وكذلك للمعالم والمواقع المعمارية والثقافية في الأراضي المحتلة، وأيضا لاجبار قوة الاحتلال الاسرائيلي على رفع الحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني.

● **نؤكد** تأييدنا لقيام نظام سياسي نيابي شامل يحمي الحقوق الانسانية الاساسية لجميع مكونات الشعب الأفغاني.

● **ندعو** المجتمع الدولي لمضاعفة الجهود بغية تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لافغانستان من خلال آليات فعالة وشفافة ومسؤولة، وإتخاذ اجراءات لحماية سبل معاش الشعب الأفغاني.

● **نؤكد** الحاجة لوضع سياسات عامة لخفض ضغوط الهجرة على الدول الأعضاء ولدعم جهودها من أجل العودة الآمنة والطوعية والكريمة للنازحين.

● **نشجع** المجتمع الدولي علي القيام بأعمال مشتركة بغية معالجة جذور أزمة اللاجئين في بلدان المصدر ووضع سياسات لضمان الحد الأدنى من الأحوال الاقتصادية والسياسية والأجتماعية التي توفر الحياة في البلدان الأصلية بغية المنع المستدام لتدفقات الهجرة غيرالمنظمة،

● **ندرك** المعاناة الأنسانية المستمرة التي يتعرض لها الروهينغيا داخل وخارج ميانمار، وندعو ميانمار إلى أن تهيئ، بدون أي تأخير، الظروف للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة لجميع اللاجئين الروهينغيا إلى وطنهم، ونؤكد مجددا أنه لضمان السلم العالمي والأقليمي والاستقرار فان هناك ضرورة لحل جميع المسائل العالقة في المنطقة، ومن بينها نزاع جامو وكشمير، وذلك وفق القرارات ذات العلاقة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.

● **نؤكد** أهمية معالجة التضليل الاعلامي والمعلومات المغلوطة والأخبار الكاذبة على المستوى الدولي، وندعو النشطاء في المجتمع الدولي للعمل وفق معايير وآليات دولية للتصدي لهذه التحديات،

● **ندعو** المجتمع الدولي للقيام بعمل ملموس مشترك لمناهضة التوجهات الخطيرة، وخصوصا في البلدان غيرالاسلامية حيث يتعرض المسلمون أكثر فأكثر لأعمال التمييز العنيف والعنصرية والاسلاموفوبيا وخطاب الكراهية.

● **نرحب** بالقرار الذي اتخذته منظمة التعاون الاسلامي لتسمية ١٥ مارس "اليوم الدولي لمناهضة الاسلاموفوبيا" وندعو المجتمع الدولي للاعتراف والاحتفال باليوم المذكور،

● **نفوض** لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية تشكيل لجنة خاصة لمراقبة انتهاكات حقوق الانسان والتحديات التي تواجه مجتمعات الأقليات الاسلامية في البلدان غيرالأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي،

● **ندعو** لبذل جهود دولية قوية لتعزيز الحوار العالمي من اجل ترسيخ ثقافة التسامح والسلام على جميع الأصعدة، على أساس احترام حقوق الانسان والاديان والمعتقدات.

● **نعترف** بالحاجة لتبني استراتيجية شاملة ضد الارهاب بغية التصدي، على نحو كاف، للدعاية الارهابية ولتمويل الجماعات الارهابية ولتجنيد الأفراد للانخراط في أنشطتها.

● **نؤكد** مرة أخرى ضرورة تجنب الكيل بمكيالين في التعامل مع المنظمات الارهابية.

● **ندعو** للتعاون الوثيق فيما بين بلداننا من أجل مضاعفة الجهود لمعالجة الآثار المدمرة للتغير المناخي والاسهام بطريقة فعالة في العمل العالمي من أجل المناخ.

● **نؤكد** مرة أخرى دعمنا للعمل العالمي في مجال المناخ ونعلن التزامنا بتعزيز تعاوننا وأعمالنا المشتركة لتكييف التغير المناخي واستعادة حيوية المناخ ليلائم البيئة.

● **ندعو** المجتمع الدولي لبذل الكثير من الجهود المنسقة التضامنية، وخصوصا في إطار ضمان حصول جميع البشر على لقاحات كوفيد- ١٩ والامدادات الطبية في الوقت المناسب.

● **نعرب** عن مشاعر أمتناننا العميق للجمعية الوطنية التركية الكبرى لتوفير ظروف العمل الممتازة وكرم الضيافه والاهتمام العظيم الذي شمل الضيوف من الوفود.

▣ اعتماد يوم دولي لمكافحة الاسلاموفوبيا

▣ مضاعفة الجهود لمعالجة التغير المناخي

رؤساء جدد لبعض البرلمانات

شهدت الأشهر القليلة الماضية انتخابات رؤساء جدد لبعض البرلمانات الأعضاء، وتم اعادة انتخاب آخرين. فيما يلي رصد لحالة الرئاسات البرلمانية :

- ١٠ يناير ٢٠٢٢ اعادة انتخاب معالى السيد محمد الحلبوسي، رئيسا لمجلس النواب بالجمهورية العراقية
- ٢٥ يناير ٢٠٢٢ اعادة انتخاب معالي السيد تالانت ماميتوف رئيسا للمجلس الأعلى بجمهورية قيرغيزيا
- ٧ فبراير ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد دانسا كوروما رئيسا للمجلس الوطني الانتقالي بجمهورية غينيا
- ٨ فبراير ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد يرلان زكانوفتش كوشانوف رئيسا جديدا لمجلس النواب في جمهورية كازاخستان
- ١٦ فبراير ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد روحي فتوح رئيسا للمجلس الوطني الفلسطيني.
- ٢٥ فبراير ٢٠٢٢ اعادة انتخاب معالى الأستاذ صالح قوجيل رئيسا لمجلس الأمة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- ٤ إبريل ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيدة أنيتا أنيت أمونغ رئيسة لبرلمان جمهورية يوغندا
- ١٤ إبريل ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد فباكاري تمبونغ جاتا رئيسا للجمعية الوطنية في غامبيا
- ٢٨ إبريل ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد رجا برويز أشرف رئيسا للجمعية الوطنية بجمهورية باكستان
- ٢٨ إبريل ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد الشيخ عدن محمد نور مادوبي رئيسا لمجلس الشعب بالبرلمان الاتحادي لجمهورية الصومال الاتحادية
- ٢٨ إبريل ٢٠٢٢ إعادة انتخاب معالى السيد عبدي حاشي عبدالله، رئيسا لمجلس الشيوخ الصومالي
- ٢٥ مايو ٢٠٢٢ انتخاب معالى الدكتور محمدباقر قاليباف رئيسا لمجلس الشورى الاسلامي للجمهورية الاسلامية الايرانية
- ٣٠ مايو ٢٠٢٢ انتخاب معالى البروفسور أبوبكر توقيني رئيسا للجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينافاسو
- ٣١ مايو ٢٠٢٢ اعادة انتخاب معالى دولة الرئيس نبيه بري لرئاسة مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية
- ٨ يونيو ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد آدما بكتوغو رئيسا للجمعية الوطنية لكوت ديفوار
- ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ انتخاب معالى الدكتور آمادو مام جيوب رئيسا للجمعية الوطنية بالجمهورية السنغال
- ١٩ أكتوبر ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد أحمد عبدالعزيز السعدون، رئيسا لمجلس الأمة الكويتي
- ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد شاكييف نورلانبك تورجونبكوفتش رئيسا للمجلس الأعلى لجمهورية القيرغيز.
- ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد أحمد بن سلمان المسلم رئيسا لمجلس النواب بمملكة البحرين
- ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ اعادة انتخاب معالى الأستاذ على بن صالح الصالح رئيسا لمجلس الشورى بمملكة البحرين
- ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢انتخاب معالى الدكتور عثمان بوغوما رئيسا للجمعية التشريعية الانتقالية في بوركينافاسو
- ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد أحمد الصفدي رئيسا لمجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية
- ١٣ ديسمبر ٢٠٢٢ انتخاب معالى الأستاذ السيد فيصل الفايز رئيسا لمجلس الاعيان بالمملكة الأردنية الهاشمية
- ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٢ انتخاب معالى السيد جوهري عبدل رئيسا لمجلس النواب في ماليزيا

الجزائر

حط رئيس المجلس الشعبي الوطني معالي السيد إبراهيم بوغالي، رفقة الوفد المرافق له، في ٠٨ مايو ٢٠٢٢ الرحال في أبوجا (نيجيريا)، وذلك تلبية لدعوة نظيره النيجيري للمشاركة في مؤتمر رؤساء البرلمانات الافريقية الذي عقد من ٠٩ إلى ١١ مايو، تحت عنوان «تعزيز الانتعاش الاقتصادي في افريقيا (COSAP) لمرحلة ما بعد الكوفيد ١٩ من خلال القيادة البرلمانية. ودعا معاليه في هذا الاجتماع إلى دعم وتوسيع صندوق مكافحة وباء كوفيد-١٩، التابع للاتحاد اللإفريقي الذي مساهمت الجزائر في انشائه. ودعا معاليه إلى ضرورة تحضير المَنظومة الصحية في القارة للتعاطي مع مثل هذه الأوبئة عبر استراتيجية تعطي الأولوية للإنفاق الصحي وإنتاج اللقاحات محليا واعتماد الرقمنة في المجال الصحي، موضحا أن المركز الإفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية CDC وكذا الوكالة الإفريقية للأدوية، التي تأمل الجزائر في احْتضَان مقرها، سيلعبان دورا محوريا في ذلك.

أذربيجان

عقد مؤتمر باكو للشبكة البرلمانية لحركة عدم انحياز أعماله تحت شعار «تقوية دور برلمانات الوطنية في تعزيز السلام العالمي والتنمية السمتدامة» وذلك في مركز حيدر علييف في يونيو ٢٠٢٢. وحضر المؤتمر رئيس جمهورية أذربيجان فخامة السيد إلهام علييف حيث أعلن أن بلاده التي ترأس حاليا حركة عدم الانحياز قدمت مبادرة لانشاء مكتب دعم للمنظمة في نيويورك. وحضر مؤتمر باكو وفود برلمانية من ٤٠ بلدا وممثلين لتسع منظمات دولية بغية مناقشة كيفية تعزيز البرلمانات الوطنية لتشجيع السلام العالمي والتنمية المستدامة. وأعرب الزعيم الأذربيجاني عن ثقته في أن الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز لا تسهم فقط في تقوية التضامن فيما بين الدول الاعضاء، بل ستنشئ علاقة عمل وثيقة مع مختلف المنظمات البرلمانية في العالم.

بنين

بمناسبة افتتاح أول مضع يعمل بالطاقة الشمسية وذلك في يوم ١٩ يوليو ٢٠٢٢ استذكر رئيس المجلس التشريعي السيد لويس فلافونو المساهمة الغالية التي قدمها البرلمان لتنفيذ هذا المشروع. وقال معاليه اننا هنا اليوم لأن الجمعية الوطنية لعبت دورا مهما في هذا الصدد. وأضاف كانت هناك حاجة لوجود إطار تشريعي لتمهيد الطريق بغية السماح للقطاع الخاص والجميع من يريد العمل في مجال الطاقة أن يدخل فيه. وقال أيضا لقد صوتنا لقانون الكهرباء. وهذا هو الأطار التشريعي، وبدون هذا القانون لم يكن من الممكن فعل أي شئ. وجاء في تقارير حكومة بنين أن بامكان هذا المضع أن يمد ٤٠ ألف منزل بالطاقة الكهربائية، وأن يمنع انبعاث ٢٣ ألف طن من ثاني اكسيد الكربون في السنة.

تشاد

عقد المؤتمر الثاني لمجموعة الخمس المنبثقة عن اللجنة البرلمانية لدول الساحل في العاصمة التشادية انجامينا في ٢١ يوليو ٢٠٢٢، وكان موضوعه «دور البرلمانات في مكافحة الارهاب والتطرف العنيف في الساحل». وأتاح الاجتماع الذي استمر لمدة يومين للبرلمانيين من فضاء مجموعة الخمس بمنطقة الساحل ليس فقط فرصة التفكير في مكافحة الارهاب والتطرف العنيف ولكن أيضا في تنشيط اللجنة البرلمانية بمجموعة الخمس الساحلية. وعكف البرلمانيون خلال الاجتماع على بحث نصوص النظام الأساسي للجنة البرلمانية بغية تحسين أداء هذه المؤسسة حتى تواكب الأمور الطارئة الراهنة.

كوت ديفوار

برئاسة رئيس الجمعية الوطنية الايفورية،عقدت الجمعية العامة السابعة والاربعين للجمعية البرلمانية لمنظمة الفرانكفونية اجتماعها بمركز كيجالي للمؤتمرات يومي ٨ و ٩ يوليو ٢٠٢٢. وفي حفل الافتتاح ألقى رئيس الجمعية الفرانكفونية معالى السيد آدما بكتوغو كلمة ضافية في مقر مجلس النواب بجمهورية رواندا. وقال في كلمته إن على منظمة الفرانكفونية أن تتخذ تدابير تشريعية قوية ومتماسكة وملموسة بغية التكيف الوثيق مع احتياجات سكان دول المنظمة. وأضاف أن هذه التدبير ينبغي أن يجعل من المنظمة كتلة إقتصادية ناطقة بالفرنسية تكون أكثر انفتاحا من خلال حركة البضائع والناس. وأعاد السيد بكتوغو إلى ذاكرة البرلمانيين أن أحد أهداف المنظمة هو ترسيخ أسس الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الناس داخل المجموعة الناطقة باللغة الفرنسية.

جمهورية مصر العربية

أكد معالى المستشار الدكتور حنفي جبالي رئيس مجلس النواب خلال أعمال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العالمي الثامن للبرلمانيين الشباب، والمُنعقد

بمدينة شرم الشيخ، خلال الفترة من ١٥ – ١٦ يونيو ٢٠٢٢ على أن الدولة المصرية لديها رؤية طموحة لتمكين الشباب عابرة للأطر الوطنية، وهو ما جعل الدولة المصرية حريصة على تدشين المحافل الشبابية العالمية، والتي تُمثل ارضاً خصبة لتبادل الرؤى والخبرات الشبابية تجاه مختلف القضايا والتحديات العالمية، وفي معرض حديثه عن قضية تغير المُناخ المُدرجة على جدول أعمال المؤتمر، أكد السيد رئيس مجلس النواب على أن قضية تغير المُناخ تحدي استثنائي وخطير ومتعدد الأبعاد والتداعيات السلبية، مُشدداً على أنه لا صوت يعلو فوق صوت انقاذ كوكب الأرض من ذلك الخطر المحدق، وهو ما يفرض على الجميع التكاتف والتحلي بالمسؤولية لمكافحة تلك الظاهرة الخطيرة.

إندونيسيا

جمعت الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، التي استضافها برلمان إندونيسيا، نحو ١١٠ برلمانات وطنية حول موضوع «الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل على التصدي لتغيرِ المناخ» من ٢٠ إلى ٢٤ مارس ٢٠٢٢ . فقد تمكن الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان إندونيسيا من جمع المئات من البرلمانيين من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم ٣٠ رئيس برلمان، في إطار أحد الأحداث الحضورية الرئيسية الأولى التي تُنظَّم في المنطقة منذ بداية جائحة كوفيد-١٩. وقد سمحت البروتوكولات الصحية الصارمة أن تُعقد الجمعية بأمان. وشكلت النساء نحو ٣٠ في المئة من البرلمانيين الحاضرين، وهي نسبة قريبة من أعلى نسبة سُجّلت في تاريخ الجمعية. وكان نحو ٢٧ في المئة من البرلمانيين المشاركين دون سن الخامسة والأربعين، وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ الجمعية. ولعل ذلك شاهد على بداية ظهور جيل جديد من البرلمانيين الشباب نتيجة جهود الاتحاد البرلماني الدولي ومبادراته مثل حملة «قُل نعم للشباب في البرلمان!».

اختُتمت الجمعية باعتماد إعلان نوسا دوا، الذي أقرّ فيه البرلمانيون على مستوى العالم بالحاجة الملحة إلى التصدي للأزمة المناخية. ويحدد الإعلان الإجراءات الوطنية التي يتعين على البرلمانات اتخاذها لتنفيذ اتفاق باريس، بما في ذلك تسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وضمان إشراك الأفراد المهمشين في المجتمع، وتوطيد التعاون العالمي لإيجاد حلول مناخية مشتركة.

العـراق

صوت مجلس النواب العراقي في ٢٦ مايو ٢٠٢٢ برئاسة السيد محمد الحلبوسي رئيس المجلس وحضور ٢٧٥ نائبا، على مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني. وصوت المجلس بإجماع الحاضرين على مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والمقدم من اللجنة القانونية والذي جاء للحفاظ على المبادئ الوطنية والإسلامية والإنسانية في العراق وثوابت الشعب العراقي في الدفاع عن فلسطين وشعبها والشعوب العربية كافة التي احتلت أراضيها وردع كل من يعمل على التطبيع وإقامة العلاقات مع هذا الكيان الغاصب.

بدوره، قدم السيد الحلبوسي باسم المجلس شكره وتقديره للسيدات والسادة النواب وبضمنهم اعضاء اللجنة القانونية لمساهمتهم واسنادهم بتشريع هذا القانون، مهنئاً الشعب العراقي بهذا الإنجاز.

ايـران

صادق مجلس الشورى الاسلامي الايراني في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢ على مشروع قانون بالانضمام لعضوية منظمة شنغهاي للتعاون.

وجاءت المصادقة بالأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس. وقال سيد أبوالفضل عموي، الناطق الرسمي باسم لجنة الأمن الوطني والسياسة الخارجية بالمجلس أن المصادقة على القانون تضمنت رسالة دولية مفادها أن ايران تنتهج توجها متعدد الأطراف في مجال السياسة الخارجية.

المملكة الأردنية الهاشمية

اصدرت لجنة فلسطين في مجلس الأعيان بيانا يوم ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢ حول التطورات في فلسطين. ينص هذا البيان على ما يلي: تتابع لجنة فلسطين في مجلس الأعيان بقلق بالغ تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تتجه سلطات الاحتلال لأساليب اكثر وحشية وسادية تجاه أهلنا في فلسطين، مستخدمة شتى وسائل القهر والقتل والاغتيال والاعتقال والمضي بخطوات لتهويد الأرض وابتلاع المزيد من الأراضي عبر التوسع في بناء المستوطنات حتى وصلت لمرحلة لا يسلم فيها لا بشر ولا حجر ولا شجر. وحيث اليمين المتطرف في الكيان المحتل على أبواب تشكيل الحكومة اليمينية المتطرفة والمؤيدة من قبل الإدارة الأمريكية ، فإننا مطالبون بخطوات على مستوى عالٍ من التنسيق بين مختلف أجهزة الدولة لمواجهة سياسات وخطوات إسرائيلية محتملة اعتاد على مثلها اليمين المتطرف تستهدف فلسطين أرضاً وشعباً.

كازاخستان

أقترح معالى رئيس مجلس النواب السيد يرلان كوشنوف على الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعى تعزيز مكافحة الارهاب فى المجال التشريعى. جاء ذلك فى مخاطبته للدورة العامة الخامسة عشرة للمنظمة التى عقدت فى موسكو فى ٥ ديسمبر ٢٠٢٢، وأكد السيد كوشنوف استعداد كازاخستان لصياغة قانون نموذجى لمكافحة الارهاب. وقال إن المنظمة، منذ انشائها برهنت على أهميتها وكفاءتها بوصفها آلية ناجعة لضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة. وقال أيضا أن الأزمات والنزاعات والصراعات والتهديدات لاتزال موجودة فى فضاء المنظمة.

الكويت

أصدر ٤٢ نائبًا في البرلمان الكويتي في يوم ٢٩ نوفمبر بيانًا بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أكدوا فيه دعمهم للقضية الفلسطينية ورفض التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي. وأكدوا فيه أيضا دعم المرابطين والمقاومة، ورفض التطبيع مع الصهاينة، وأهمية محاكمة المجرمين جنائيًا. وطالبوا فيه الحكومات العربية والإسلامية بدعم كفاح الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه ومحاكمة الاحتلال على جرائمه في المحافل والمحاكم الدولية. وأكد النواب في البيان، على أن دعم القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني هو أحد ثوابت الكويت الرسمية والشعبية الراسخة والدائمة.

لبنان

أكد رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري خلال لقائه وزراء الخارجية العرب بحضور أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في ٣ يوليو ٢٠٢٢ أن لبنان لن ينسى أشقاءه العرب، لن ينسى الطائف ولا الدوحة ولا الكويت في يوم من الأيام لكن الآن لبنان يطلب ويتوق الى أشقائه العرب ويتمنى مجيئهم والدخول الى صلب ما يشكو منه لبنان. وفي موضوع سوريا والتطورات المتصلة بالقضية الفلسطينية والإعتداءات الإسرائيلية قال الرئيس بري: اليوم وأنتم في لبنان نفتقد في هذا اللقاء الوزاري العربي سوريا التي تعرضت فجر اليوم لعدوان اسرائيلي جديد من خلال الأجواء اللبنانية والمطلوب على الأقل من إجتماعكم الإستنكار وهذا أضعف الإيمان. والأمر الآخر الذي يجب أن يدركه العرب جميعاً أن لا عرب من دون فلسطين والعروبة تنتهي بانتهاء فلسطين... علينا أن نعي ماذا يخطط للقدس ولفلسطين، المطلوب أن لا

نجعل من الضغوط والوقائع في داخلنا وفي دولنا أن تنسينا أولى القبلتين وثالث الحرمين فالقدس ليست قطعة من أرض إنها قطعة من سماء.

فلسطين

دعا رئيس المجلس الوطني الفلسطيني معالي السيد روحي فتوح البرلمانات الدولية إلى التحرك السريع لحماية شعبنا، ووضع حد لجرائم الحرب الاسرائيلية المتكررة. وأكد فتوح على ضرورة ان تضع هذه البرلمانات التشريعات التي تقضي بمقاطعة اسرائيل ووقف التعاون العسكري والتجاري معها التزاما بالقانون الدولي، وثنيها عن انتهاكها الصارخ لحقوق الانسان، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية. وفي بيان صحفي، يوم ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢ حذّر فتوح من تداعيات جرائم الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة بحق أبناء شعبنا على استقرار المنطقة برمتها. وندّد فتوح، بجريمتي الاحتلال البشعة التي ارتكبتا في نابلس ورام الله، وأدت إلى ارتقاء ستة شبان، مؤكدا أن شعبنا لن ينكسر، ولن تثنيه هذه الجرائم عن مطالبه في الحرية، واقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس.

باكستان

صرح رئيس المجلس الوطني معالي السيد رجاء بيرويز أشرف، لدى تدشينه منتدى التنسيق الوطني- وهو نافذة بالانترنت للتعاون بين البرلمانيات — أن الديمقراطيات البرلمانية هي الحارس الوحيد لحقوق الانسان وللمساواة بين الجنسين وللتنمية المستدامة في البلاد. وقال إن النساء في مركز جدول أعمال التنمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقال إنه بالرغم من الاعتراف بدور المرأة في تنمية باكستان، فان غيابها عن الانخراط في العملية التشريعية والاقتصادية والسياسية يجعل تنمية الأمة حلما بعيد المنال.

المملكة العربية السعودية

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ د. عبدالله آل الشيخ، أن المملكة العربية السعودية داعمة للعمل العربي المشترك ومساندة لجميع القضايا العربية والاسلامية، التي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية، مؤكدًا وقوف المملكة إلى جانب الشعب الفلسطيني، للوصول إلى حل عادل وشامل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية. وأشار معاليه في أعمال المؤتمر الثالث والثلاثين الإستثنائي الطارئ للاتحاد البرلماني العربي- الذي استضافته جمهورية مصر العربية في ٢١ مايو - إلى أهمية التعاون بين المجالس البرلمانية في الدول العربية والإسلامية ، للقيام بدور برلماني فاعل، وممارسة أدوارها في المحافل البرلمانية كافة دفاعًا عن الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة حتى ينال جميع حقوقه على أراضيه.

الجمهورية العربية السورية

عقد مجلس الشعب جلسته الحادية والثلاثين من الدورة العادية السابعة للدور التشريعي الثالث برئاسة معالي السيد حموده صباغ رئيس مجلس الشعب والتي استذكر خلالها المجلس الذكرى الواحدة والأربعين على القرار المشؤوم الصادر عن كيان الاحتلال الصهيوني الغاصب بضم الجولان العربي السوري المحتل في ١٩٨١/١٢/١٤ وفي كلمة للسيد رئيس مجلس الشعب في مرور واحد وأربعين عاماً على صدور قرار كيان الاحتلال الصهيوني الغاصب بضم الجولان العربي السوري المحتل، أشار السيد رئيس المجلس إلى أننا نستذكر اليوم حدثا مشؤوما أقدمت عليه قوى الشر والعدوان والاحتلال، بقيام ما يسمى «كنيست» الكيان الإسرائيلي الغاصب بإصدار قراره الجائر بضم الجولان العربي السوري المحتل، على الرغم من كل الإدانات والاستنكارات الشديدة التي صدرت عن العديد من الدول وغيرها من الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، وآخرها القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للجولان العربي السوري، والقرار الذي يؤكد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، «غير قانونية، وتشكل عقبة أمام السلام».

الجمهورية التركية

دعا معالي البروفسور د. مصطفى شنتوب، رئيس المجلس الوطني التركي الكبير، ورئيس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الاتحاد، للتحرك ضد سياسات التهجير الاسرائيلية. وقال معاليه في بيان صادر في ٢٤ يناير ٢٠٢٢: «إن السياسات وعمليات الإخلاء والتهجير التي يتعرض لها إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في حي الشيخ جراح منذ رمضان المنصرم، والتي شهدناها في أراض أخرى تحتلها إسرائيل، تتعارض مع حقوق الإنسان والقانون الدولي. إننا ندين الإخلاء القسري لعائلة الصالحية، التي تكافح من أجل البقاء في منزلها، في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وبصفتي الرئيس الدوري لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، نؤكد دعمنا الكامل للنضال المشرف للشعب الفلسطيني ونحث المجتمع الدولي على التخلي عن موقف اللامبالاة، ونذكر أن الاعتداءات على الوضع الديمغرافي والقانوني للقدس هي أكبر عقبة أمام البحث عن حل وسلام دائمين.

الإمارات العربية المتحدة

عقدت الجمعية العامة السادسة عشرة لبرلمان البحر الأبيض المتوسط في ٩ مارس ٢٠٢٢ التي استضافتها دولة الإمارات اجتماعاتها في دبي بحضور «١٢٠» مشاركا يمثلون برلمانات وحكومات. وأكد معالي صقر غباش رئيس المجلس الوطني الاتحادي في كلمة له اختيار الجمعية لموضوعات الحوار الثلاثة التي سوف نلتقي حولها، والتي تُعبرُ عنْ مسؤوليتنا المشتركة حيال تحليل الوضع الذي تعيشُه المنطقةُ العربيةُ ومنطقةُ حوضِ البحرِ الأبيض المتوسط بشكلٍ خاص، ومدى تأثيره وتأثره بالوضع الدولي القائم ، مما يجعلُنا نتطلعُ لأنْ تكونَ نتائجُ هذه الجمعيةِ العامةِ فعالةً وإيجابيةً ونشطةً، لتحقيق رسالاتِ شعوبِنا وطموحاتها المشتركةِ في نبذِ الحروب، وفي تأكيدِ الأمنِ، والسلمِ، والتعايشِ، والتسامحِ لكلِّ البشريةِ، وأيضاً في مراجعةِ التشريعاتِ والاستراتيجياتِ الوطنيةِ والإقليميةِ التي من شأنها تعزيزُ مبادئِ التعايشِ والتسامحِ، وتحقيقِ السلمِ والأمنِ الدوليين، والتصدي لتغيرِ المناخِ، ومكافحةِ الإرهاب.

يوغندا

حثت رئيسة البرلمان معالي أنيتا أمنغ الحكومة ومسؤولي الأمم المتحدة على العمل لضمان أن تصل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أكثر المجتمعات المهمشة والضعيفة في يوغندا. وكانت السيدة أمنغ تتحدث أمام مؤتمر أهداف التنمية المستدامة الذي عقد في كمبالا في ١٧ يونيو ٢٠٢٢ تحت شعار «بناء نموذج فعال للتسريع بأهداف التنمية المستدامة في فترة ما بعد كوفيد-١٩». وأكدت السيدة أمنغ التزام البرلمان بمراقبة وضمان المساءلة لتحقيق استعمال النفقات بطريقة فعالة، وكذلك القوانين والبرامج ذات التأثير المباشر على الناس. وقالت إن البرلمانيين وضعوا نظاما للمساءلة يكرس التمكين ليس فقط من خلال سن قوانين بل أيضا من ممارسة مسؤوليات مباشرة.

على هامش الاجتماع الـ١٤٥ لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي:

المجموعة الاسلامية توافق على اقتراح باكستان

جرى يوم الـ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢ بكيغالي – جمهورية رواندا الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية، وذلك على هامش المؤتمر الخامس والأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي. وقد شارك في هذا الاجتماع، الذي تم تحت رئاسة معالي الاستاذ خالد المعولي رئيس مجلس سلطنة عمان، عدد كبير من المجالس الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ناقش المشاركون في الاجتماع المقترحات المقدمة للبنود الطارئة في جدول أعمال المؤتمر. وتقدمت باكستان والعراق بمقترحين، وكلف الاجتماع معالي السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن يتابع مع الوفدين الباكستاني والعراقي إمكانية التوافق على مقترح واحد، وتم في النهاية تقديم المقترح الباكستاني حول: « انشاء صندوق عالمي/ تسهيلات تمويلية للبلدان المعرضة لتأثيرات تغير المناخ لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ».

المجموعة الاسلامية تدعم مقترح أندونيسيا

ترأس رئيس مجلس الأمة الكويتي السابق معالي السيد مرزوق علي الغانم يوم ٢٠ مارس ٢٠٢٢ الاجتماع التنسيقي للمجموعة الاسلامية الذي عقد في أندونيسيا وذلك على هامش أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ١٤٤. وحضر الاجتماع عدد من رؤساء المجالس والوفود المشاركة.

واستعرض الاجتماع عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر بما فيها البنود الطارئة، حيث تم الاتفاق على دعم المجموعة الاسلامية للبند الطارئ المقدم من إندونيسيا. كما تم خلال الاجتماع تقديم مقترح بشأن تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي بحيث يتم اتخاذ عقوبات صارمة وحازمة وتطبيق عقوبة الطرد على برلمان أي دولة تقوم باحتلال دولة أخرى وتعتدي عليها. وأكد الاجتماع على ضرورة اعطاء الملفات المرتبطة بدول المجموعة الاسلامية أولية في الطرح والنقاش خاصة في ظل وجود ملفات أخرى مشابهة لها بالموضوع.

الأمين العام للاتحاد فى زيارة لدولة كوتدفوار: الجمعية الوطنية الايفوارية توافق على استضافة مؤتمر الاتحاد

اجتمع معالى الأمين العام للاتحاد يوم ٢٩ يونيو ٢٠٢٢، بمقر البرلمان لدولة كوت دفوار، السيد فرغبو غت بازيل مسميا النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية الايفوارية.

ناقش معالى الأمين العام مع وفد الجمعية الوطنية الايفوارية إمكانية استضافة جمعيتهم لمؤتمر الاتحاد الـ١٨ المقرر ان تستضيفه إحدى دول المجموعة الافريقية.

ووافقت الجمعية الوطنية فى كوتدفوار، بكل سرور، على استضافة هذا المؤتمر، على ان تتم مناقشة التفاصيل بعد الإعلان الرسمى خلال مؤتمر الاتحاد المقرر انعقاده بالجزائر فى يناير ٢٠٢٣.

الأمين العام يلتقي برئيس مجلس الشورى الإسلامي الايراني

التقى معالى السيد محمد قريشي نياس أمين عام اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمعالي الدكتور محمدباقر قاليباف رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني يوم فاتح نوفمبر ٢٠٢٢ فى مقر البرلمان. وخلال اللقاء تمت مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وعبر رئيس البرلمان الايراني عن الاستعداد لتطوير علاقات التعاون مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامي فى كافة المجالات، لما فيه مصلحة المؤسستين. وأكد معالي الدكتور قاليباف خلال هذا الاجتماع استعداد مجلس الشورى الإسلامي الإيراني لتقديم كافة المساعدات اللازمة لإرتقاء أداء عمل الاتحاد ولتعزيز التعاون البرلماني بين الدول الاسلامية.

الأمين العام للاتحاد يؤكد الدعم المطلق للمملكة العربية السعودية

أعرب معالى السيد محمد قريشى نياس الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامى عن تضامنه ودعمه المطلق للمملكة العربية السعودية فى رفضها للتصريحات الصادرة بحقها عقب صدور قرار اوبك بلس، وربطه بالصراعات الدولية أو الدوافع السياسية.

وأكد معاليه في أول نوفمبر ٢٠٢٢ على ان من حق المملكة العربية السعودية ان تتخذ كل الاجراءات لحماية مصالح المملكة من تقلبات اسعار الطاقة، وحفاظا كذلك على مصالح المنتجين والمستهلكين على حد السواء، وشدد على أنه يرفض رفضا قاطعا كافة التصريحات والدعوات المجحفة بحق المملكة العربية السعودية، مؤكدا على ضرورة التزام الجميع بمبدأ الاحترام المتبادل بين الدول وتعزيز المصالح المشتركة. وأعرب معاليه عن التضامن الكامل مع المملكة العربية السعودية فى مساعيها النبيلة وجهودها الملموسة للسعى الى مافيه خير العالم الإسلامى والعالم أجمع.

الأمين العام يعزى الشعب الفلسطيني

أعرب معالي الأمين العام للاتحاد السيد محمد قريشي نياس عن شعور عميق بالحزن والأسى لتلقيه نبأ وفاة المناضل سليم الزعنون (أبو الأديب) الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي كان أحد مؤسسي الاتحاد. وفي رسالته ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢ إلى معالي الاستاذ روحي فتوح، رئيس المجلس الفلسطيني بدولة فلسطين توجه الأمين العام بأحر التعازي إلى السيد فتوح ومن خلاله إلى أسرة الفقيد والشعب الفلسطيني الشقيق، داعيا الله العلي القدير أن يتغمد المغفور له بوافر رحمته وأن يلهم الجميع الصبر والسلوان.

هيئة التحرير

رئيس التحرير: محمد الحافظ محم

كبير المحررين: ابراهيم أحمد ضرار

مديرة التحرير التنفيذية: زهرا خدايي

العنوان: ٣٤ شارع بسيان، مقدس أردبيلي الزعفرانية، طهران – ايران

الهاتف: ٢-٦٠/١ ٨٨ ٤١ ٢٢ (٩٨٢١+)

الفاكس: ٥٨/٩ ٨٨ ٤١ ٢٢ (٩٨٢١+)

العنوان الالكتروني: g.s@puic.org

الموقع الالكتروني: www.puic.org